الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور التجارة العربية البينية في تنمية الاقتصاديات العربية في الفترة (2000-2016)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبات:

- عرجونة بن عزيزة
- نبيلـــــة قـــارف

إشراف الأستاذ:

حناش إلياس

أعضاء لجنة المناقشة:

	جامعة جيجل	رئيسا
د. حناش إلياس	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على انه تفضل علينا بإتمام هذا العمل التواضع فله الحمد كما

ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وكون أن الاعتراف بالجميل لأهل

الفضل واجب أكيد نتقدم بعميق شكرنا وفائق امتناننا واحترامنا للأستاذ - **الدكتور إلياس حناش-**

على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وما قدمه لنا من يد العون والآراء القيمة والوقت الثمين.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا شكرا لكم.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل

خلال مسارنا الدراسي.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: مدخل للتنمية والاقتصاديات العربية	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية	8
المطلب الأول:عموميات حول التنمية الاقتصادية	8
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	10
المطلب الثالث: أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية	19
المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاديات العربية	26
المطلب الأول: خصائص الاقتصاديات العربية	26
المطلب الثاني: أداء اقتصاديات الدول العربية	27
المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية	32
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: التجارة العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد	40
المبحث الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي	41
المطلب الأول: الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية	41
المطلب الثاني: التجمعات الإقليمية (دول الخليج، المغرب العربي)	44
المطلب الثالث : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	46
المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية	49
المطلب الأول: أداء التجارة العربية الإجمالية	49
المطلب الثاني :أداء التجارة العربية البينية	55
المطلب الثالث : التجارة العربية للتجمعات العربية الكبرى	62
خلاصة الفصل	65

الفصل الثالث: تحديات وآفاق تطوير التجارة العربية البينية	
تمهيد	67
المبحث الأول: تحديات التجارة العربية البينية	68
المطلب الأول: معوقات تنمية التجارة العربية البينية	68
المطلب الثاني: العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية	72
المبحث الثاني: آفاق تطوير التجارة العربية البينية	75
المطلب الأول: مبررات تطوير التجارة العربية البينية	75
المطلب الثاني: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي	79
المطلب الثالث: ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي	81
المطلب الرابع : مقترحات تنمية التجارة العربية البينية	84
خلاصة الفصل	86
خاتمة	88
قائمة المصادر والمراجع	96
الملخص	

قائمة الجداول:

الجدول رقم (01)	أداء التجارة الخارجية للدول العربية للفترة (2000-2016)	49
الجدول رقم (02)	اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة (2000-2016)	51
الجدول رقم (03)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية للفترة (2000-2016)	53
جدول رقم (04)	أداء التجارة البينية العربية للفترة (2000-2016)	56
الجدول رقم (05)	مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية:	58
الجدول رقم (06)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية للفترة (2006-2016)	60
جدول رقم (07)	أداء التجارة العربية للتجمعات العربية الكبرى خلال الفترة (2012- 2016)	62

قائمة الاشكال:

الشكل رقم (01)	اتجاه التجارة الخارجية للدول للعربية للفترة (2000 –2016)	52
الشكل رقم (02)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية للفترة (2000–2016)	54
الشكل رقم (03)	مساهمة التجارة البينية في التجارة الاجمالية	58
الشكل رقم (04)	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية	60
الشكل رقم (05)	التجارة العربية للتجمعات العربية الكبرى	63

مقـدمـة

أدت العديد من الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم إلى ظهور عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة والمال والتجارة نتجت عنها قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات.

أمام هذه الظروف أصبحت الدول العربية تواجه موقفا خطيرا يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا وانماط مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الانقسامات والخسائر التي تكبدتها تلك الدول، فالموقع الجغرافي الدي تحتله الدول العربية ووحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات وتوفر الثروات الاقتصادية وتكاملها يجعلها تحتوي كيانا طبيعيا لتحقيق التكامل العربي.

وأمام هذا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول العربية التكتلات العالمية بإقامة تكتل عربي بغية التكامل فيما بينها في إطار التكامل الاقتصادي العربي باعتباره امتدادا للفكر الإنساني، وقد تطرقت إليه وبإسهاب العديد من الأدبيات الاقتصادية والذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق مستويات هامة في التنمية في إطار تجميع الموارد الاقتصادية.

وفي هذا السياق يفرض التكامل الاقتصادي العربي نفسه كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية وكنتيجة لسيرورة الاحداث، حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الانقسامات ، ومن بين مراحل تنمية التكامل والترابط نجد التجارة العربية البينية التي حضيت باهتمام الدول العربية كأحد المفاتيح التي جعلتها تنهض باقتصادياتها وتحقق التكامل الاقتصادي العربي، وفي ظل العمل العربي المشترك تم ابرام العديد من الاتفاقيات لتنشيط وتحرير التبادل التجاري العربي مند خمسينيات القرن الماضي.

- **الإشكالية:**

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم اشكالية الدراسة في التساؤل الجوهري التالي:

- كيف تساهم التجارة العربية البينية في تنمية الاقتصاديات العربية؟

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي الإنجازات المحققة على التكامل الاقتصادي العربي؟

2- هل تعتبر التجارة العربية البينية المدخل الرئيسي الأنسب للدول العربية؟

3- ماهي تحديات وآفاق تطور التجارة العربية البينية؟

- **الفرضيات:**

للإجابة الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

1- أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب عدم وضوح الرؤية الإنمائية العربية.

2- الفوارق في مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول العربية يصعب من تحقيق اندماجها الاقتصادي.

3- يعتبر المدخل التجاري البيني الأنسب للدول العربية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

جاء اختيار الموضوع نابع من المبررات والأسباب التالية:

- أهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية الجديدة التي يعرفها العالم.
- أهمية التجارة العربية البينية وما لها من دور فعال في دفع عجلة التنمية للاقتصاد العربي.
- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس (اقتصاد دولي).

- **أهمية الدراسة:**

تعتبر التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني ورفع المستوي المعيشي للأفراد، وعليه تتضح أهمية الموضوع باعتبار التجارة العربية البينية كعامل رئيسي تساهم في التطور الاقتصادي العربي، من خلال زيادة معدلات التبادل التجاري بينها وبالتالي تحقيق اندماجها وزيادة انفتاحها على العالم الخارجي.

- **أهداف الدراسة:**

يمكن بلورت أهداف الدراسة:

– معرفة الأداء الاقتصادي للدول العربية

– محاولة الوقوف على واقع التجارة العربية البينية ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

– التعرف على أهم محطات التكامل الاقتصادي العربي.

– وضع آلية لتطوير التجارة العربية البينية.

- **المنهج المتبع:**

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن اجل الاجابة عن الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، من خلال معرفة واقع التجارة العربية البينية وتحليل مختلف البيانات المتعلقة بها واستخلاص النتائج.

- **صعوبات الدراسة:**

تتلخص أهم الصعوبات التي وجهنها أثناء انجاز هذا البحث.

1- تشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بمحاولات التكامل الاقتصادي العربي المتعددة وابعادها وتفسيراتها .

2- تضارب الاحصائيات أحيانا باختلاف مصادرها، على الرغم من أنها مصادر رسمية.

3- ضيق الوقت المحدد للدراسة.

- **محتوى الدراسة:**

للإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان *مدخل للتنمية والاقتصاديات العربية*، حيث تناول المبحث الأول عموميات حول التنمية الاقتصادية، المفاهيم، النظريات، الأبعاد والمستلزمات أما المبحث الثاني فتطرق إلى طبيعة الاقتصاديات العربية، خصائصها، أداءها وصعوبات التنمية فيها.

الفصل الثاني: بعنوان *التجارة العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي*، حيث تناول المبحث مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بالتطرق لمختلف الاتفاقيات التي عقدت بشأنه، و المبحث الثاني تحليل واقع التجارة العربية البينية والوقوف على أهم نقاط القوة والضعف فيها.

الفصل الثالث: بعنوان *تحديات وآفاق تطوير التجارة العربية البينية*، تناول المبحث الأول تحديات التجارة العربية البينية، وتطرق المبحث الثاني إلى أفاق تطوير التجارة العربية البينية.

الفصل الأول

مدخل للتنمية والاقتصاديات العربية

تمهيد:

إن أهمية كل من مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من بين اهتمامات المفكرين الاقتصاديين إذ أصبحا هدفين تسعيا كل دولة لبلوغهما، وباعتبارهما معيار من بين المعايير المعتمدة في تصنيف الاقتصاديات وأساس لتقييم الأداء الاقتصادي، ففي واقع الأمر يتضح لنا أن كل دولة تحتاج إلى نمو اقتصادي أمثل، أي زيادة في الناتج أو الدخل وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي الاجتماعي.

وتسعى الدول العربية لبلوغ مستويات معينة من التنمية الاقتصادية، نظرا لحجم الامكانيات التي تتوفر عليها و الخصائص المشتركة التي تتمتع بها، وذلك في ظل التطورات والتي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، وانفتاح مختلف دول على العالم الخارجي.

وعليه سيتطرق هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاديات العربية

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

المطلب الأول:عموميات حول التنمية الاقتصادية

يمكن أن نفرق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية والذي يعتبر النمو الاقتصادي هو العملية المستمرة التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي[1]، ويعرف أيضا أنه الزيادة في سلم مساحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور في التكنولوجيا[2].

حيث أن النمو الاقتصادي يتحصل في الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان أي الاتجاه لارتفاع معدل زيادة الدخل الحقيقي للفرد، والتركيز على النمو الاتجاهي المستمر للدخل أو الناتج القومي يتجاوز التقلبات الدورية من رواج وكساد في النشاط الاقتصادي التي شهدتها البلاد الرأسمالية المتقدمة بشكل منتظم خلال القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية.

كما يستبعد هذا المفهوم النمو الاقتصادي العابر transient Groutl الذي عرف العديد من البلدان النامية في عالم اليوم وذلك لافتقاده صفة الاستمرارية والثبات ولكونه يحدث لأسباب طارئة خارجية يزول بزوالها، كما انه لكون هذا النوع من النمو يحدث في إطار هياكل اجتماعية ، وثقافية جامدة تكون آثاره غير المباشرة ضئيلة المفعول في تحريك عجلات النمو الذاتي في الأنشطة الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد القومي.

والنمو الاقتصادي بمفهومه–سالف الذكر– يصور المسار الذي سلكته البلاد الرأسمالية المتقدمة كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وقد اتصف هذا المسار للنمو الاقتصادي بالبطيء والتدرج والتلاحق بالرغم من مروره أحيانا بتقلبات عنيفة قصيرة المدى.

ومنه فإن النمو الاقتصادي يعتبر مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل حيث يعرف بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد".

وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التوسع الاقتصادي المتتالي.

وبما أنه يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفردين الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

---

[1]–توادرو ميشيل :**التنمية الاقتصادية**"، ترجمة "حسين حسن حمود"، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 31.

[2] –william Henrypole. Macroeconomique, « 3éme Edition, Mc craw Hill cluebec. 1988, page 63.

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

حيث تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية منذ بروزها لقضية فكرية، واختلف الاقتصاديون في اعتبار معين كأساس منتمية بين نمو الدخل الوطني وتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ومع التغيرات الإقليمية والدولية تم إدماج العامل الاجتماعي في عملية التنمية وربطت التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان.

لذلك نلاحظ أنه من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية، فقد وضع الاقتصاديون عدة تعاريف، ومن بينها نورد ما يلي:

1-التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة تقتضي حفز الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الادخار وتراكم رأس المال، ومن ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للاستثمار[1].

2- ويعرفها ميشيل توادرو: على أنها قدرة الاقتصاد الوطني والذي ظلت ظروفه الاقتصادية الولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5-7 % أو أكثر من ذلك[2].

3- كذلك فهي تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المصاحب لزيادة مستمرة في نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات، أي أن النمو الاقتصادي السريع والمتراكم والمنتظم في الدخل الفردي الحقيقي الذي يدوم فترة من الزمن هو ركيزة التنمية الاقتصادية[3].

4- كما تعرف أيضا بأنها تلك الإجراءات والسياسات والتدابير المقدمة والتي تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

5- وتجدر بالذكر هنا أن بعض المتغيرات السابقة الذكر، مثل الدخل أو نصيب الفرد من رأس المال أو إنتاجية العمل يمكن تقديرها في صورة كمية، ير أن البعض الأخر فإنه ذات أهمية طبيعة نوعية ومن ثم فإنه لا يمكن تقدير أهميتها للدول موضع البحث بطريقة مباشرة، ورغم وجود هذه المشكلة فإن أنه دراسة

---

[1]-خازي عناية، **التمويل التضخمي**، دار الجبل، بيروت، 1991، ص 12.

[2]-ميشيل توادرو، نفس المرجع السابق، ص: 50.

[3]-هيثم صاحب عجام، علي محمود سعود، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 32.

للعوامل والقوى التي تدعم عمليات الإنماء في مجتمع ما أو في دولة معينة خلال فترة من الزمن أو عند مقارنة هذه العمليات في دولة ما مع نظيرتها في دولة أخرى غير ممكنة ما لم تؤخذ هذه المتغيرات النوعية في الحسبان وذلك عن طريقة الاسترشاد ببعض المؤشرات النوعية الموثوق بها وعليه فإن البيانات الإحصائية المتعلقة بكل من الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي، ونصيب الفرد من كل منهما، ونصيب الفرد من رأس المال، والموارد الطبيعية وإنتاجية العمل، ومعدل الادخار، وتوزيع الدخل القومي، ومعدل نمو السكان، وغيرها تمثل فقط جزءا من المتغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية الاقتصادية واللازمة لتحليل أسبابها ومعطياتها[1].

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

يرى بعض الباحثين أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفها معا، وهذا الفرق رغم كونه لا يشكل تمييزا علميا إلا أنه يفيد في كونه تميز للنظريات المتعلقة بالدول المختلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة رأسمالية أو اشتراكية، وعلى ذلك يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات تتناول الأولى.

أولا –النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بجملة أفكار هامة، كانت المنطلقات الفكرية الأولى للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع النمو الاقتصادي، الذي يشغل العديد من المفكرين والباحثين وصناع القرار في كافة دول العالم ونورد أهم ما جاءت به هذه النظرية كما يلي:

أ–نظرية آدم سميث:

يرى آدم سميث : "بأن هناك يدا خفية تقود الفرد لأن يسعى لتعظيم ثروته من خلال آلية السوق في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما طرح "سميث" فكرة تعد منطلق أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي، وهي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل، كما أولى أهمية تبرء إلى تراكم رأس المال من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد والتي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني وبالتالي إمكانية تحقيق نمو اقتصادي.

[1]– محمد عبد العزيز عجمية محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها–نظرياتها–سياساتها)** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 21.

يرى آدم سميث[1]. بأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت مستمر لأن تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون كل في مجال إنتاج معين هي في محصلتها نتيجة إيجابية للاقتصاد ككل.

ب-نظرية دافعية دافيد ريكاردو:[2]

ركز "دافيد ريكاردو" على أن الزيادة السكانية يمكن أن تشل النمو الاقتصادي، وتحدث حاجزا أمام تزايد معدلاته إذا ما استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي كما يرى بأن المجموعات الاقتصادية تتشكل من ثلاث مجموعات وهي مجموعة الرأسماليين والعمال وأصحاب الأراضي، وعليه فهو يفترض أن فئتي العمال وأصحاب الأراضي يستهلكون مداخيلهم بالكامل، وليست لهم فرصة لادخارها، هذا الغرض ينجز عنه حفز الرأسماليين على ادخار جزء من مداخيلهم، وبالتالي يحاول الرأسماليون توسيع الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية، بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة عدد العمال، وشراء معدات إنتاجية جديدة وهو الأمر الذي يكون له أثر إيجابي على الأجور الحقيقية على الأقل في المدى القصير، وبالتالي تتحسن الظروف المعيشية وتنخفض معدلات الوفيات ويزيد حجم القوة العاملة، فينجم عن ذلك خفض مستويات الأجور مرة أخرى، لكن قد يحصل وان يستمر ارتفاع أجور العمال لفترات طويلة عند رفع الطاقة الإنتاجية في حالة ما إذا كانت معدلات الأرباح مرتفعة جدا إلى جانب وفرة الموارد الطبيعية، ومن هنا ينتج تحقيق معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال، وهنا يرى "دافيد ريكاردو" أنه باستمرار تزايد السكان تتزايد حاجتهم إلى الغداء، فتزيد المساحات المزروعة من الأراضي في محاولة لتغطية هذا الطلب الزائد على المنتجات الغذائية، فتزيد المساحات المزروعة من الأراضي في محاولة لتغطية هذا الطلب الزائد على المنتجات الغذائية، غير أنه-حسب دافيد- عند استمرار التزايد في السكان قد يحدث أن لا تكون هناك أراضي خصبة قادرة على تلبية متطلبات السكان من المنتجات الفلاحية وبالتالي يتم اللجوء إلى أراض أقل خصوبة وإنتاجية، عندئذ تصبح إنتاجية وحدة العمل ووحدة رأس المال لا تكفي سوى لتغطية نفقات أجور العمال، دون أن يبقى شيء لرأس المال، عندها ينعدم الحافز لتراكم رأس المال وبالتالي تسود الاقتصاد حالة من الركود ولقد أضاف "دافيد" بأنه يمكن التأخير من حصول هذا الركود إذا تم تفعيل آلية التجارة الخارجية، باستيراد الدول المتقدمة

---

[1]-آدم سميث: اقتصادي وعالم اسكتلندي ولد سنة 1723 وتوفي سنة 1790.

[2]-البياتي فارس رشيد: **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن، 2008، ص 76.

لبعض حاجياتها من الغذاء من الدول النامية بأسعار منخفضة، وهنا تستطيع مواجهة النقص في المواد والطبيعية المحدودة[1].

حيث ينعدم الحافز لتراكم رأس المال في القطاع الزراعي في حال تزايد معدلات السكان، لذلك يعتبر ريكاردو أن القطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح، حيث أنه من الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذا القطاع على العكس من القطاع الزراعي، لأنه يتسم بتناقص الغلة[2].

ثانيا –الآراء الكينزية حول النمو الاقتصادي:

أ–آراء كنيز:

في العام 1936 ميلادي قدم "ج. م. كينز"[3] كتابه المشهور "النظرية العامة في العمالة الفائدة والنقود" واحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية وكسر بذلك الاعتقاد الذي ساد لسنوات عند الكلاسيك، وهو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل[4].

إن نظرية النمو لها علاقة متينة بما تعالجه نظرية الاستخدام، فنظرية الاستخدام الكينيزية هي في واقع الأمر نظرية الاقتصاد الساكن لكونها تفترض ثبات في المستوى التقني وحجم السكان والموجودات الرأسمالية، وينجر عن ثبات رأس المال بالضرورة عدم وجود ادخار واستثمار صافيين، لأن الاستثمار يعرف على أنه الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية لكن هذه النظرية تفترض بين جانب آخر فرضا ظاهريا يناقض الفرض الأول، وهذا الغرض هو وجود استثمار صافي تفترض من جانب آخر ظاهريا يناقض القرض الأول وهذا القرض هو وجود استثمار صافي ايجابي، غير أن هذا التناقض يرجع لتجاهل التحليل الكينزي لأثر الاستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية كما يبرر ذلك « Domar » حين أوضح بأن التحليل الكينزي هو تحليل نقري حيث تبقى به الموجودات الرأسمالية ثابتة بالرغم من وجود استثمار صافي ايجابي وذلك لكون أن حجم الموجودات الرأسمالية كبيرة جدا مقارنة بالزيادة في الاستثمار، لذلك يتجاهل التحليل أثر هذه الزيادة على الطاقة الإنتاجية.

---

[1]– عجمية محمد عبد العزيز والليتي محمد علي، **التنمية الاقتصادية مفهومها–نظرياتها– سياساتها**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 71–75.

[2]– صديق ثريا حسن، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 24.

[3]– جون ماينارد كينز: هو اقتصادي انجليزي مؤسس النظرية الكينيزية ولد سنة 1883 وتوفي سنة 1946.

[4]–عجمية محمد عبد العزيز والليتي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 98،99.

وبناءا على الفرضيات السابقة، يتحدد مستوى الدخل في توازن من منظور نظرية الاستخدام عند تساوي الادخار المرغوب فيه مع الاستثمار المرغوب فيه، كما يبقى الدخل الوطني التوازني والناتج الوطني مع مرور الزمن ثابتين مادام الادخار المقرر يساوي في كل فترة زمنية الاستثمار المقرر كما أن هناك مضاعفات توسعية أو مضاعفات انكماشية[1].

ب-نموذج هارود-دومار:

وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي، أي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يتم تحويلها إلى استثمارات، حيث توصل الباحث "هارود"[2] و "دومار"[3] إلى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي بالشكل التالي[4]

$$\text{معدل تغيير نمو الدخل الوطني} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال/ الإنتاج}}$$

$$\text{حيث: معامل الادخار} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

$$\text{أما: معامل رأس المال/الإنتاج} = \frac{\text{التغير في رأس المال}}{\text{التغير في الناتج الوطني}}$$

[1]-زروني مصطفى، **النمو الاقتصادي والاستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص ص 53،54.

[2]- هنري روي فوبيز هارود، اقتصادي وكاتب انجليزي ولد سنة 19000 وتوفي سنة 1978 شغل كمستشار لصندوق النقد الدولي.

[3]- أقسلي دافيد دومار: اقتصادي روسي أمريكي، ولد سنة 1914، اشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة مارود توفي سنة 1997

[4]- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص141،142.

ومنه فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط بـ:

-علاقة طردية بمعامل الادخار؛

-علاقة عكسية بمعامل رأس المال/الإنتاج؛

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل الوطني أي:

$$\text{معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال/الإنتاج}} - \text{معدل النمو السكاني}$$

ثالثا-النظريات النيوكلاسيكية:

أ-نموذج سولو:

ويعد هذا النموذج امتداد النموذج هارود-دومار بحيث يركزان وبشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن تم النمو الاقتصادي، غير أن "سولو" يضيف عنصرا آخر من عناصر الإنتاج لنموذجه وهو عنصر العمل، إضافة إلى عنصر ثالث آخر وهو المستوى التكنولوجي كما وعلى العكس من نموذج هارود-دومار يفترض "سولو" تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير واقتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الأجل الطويل، لغرض تحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو، كما أن مستوى التكنولوجيا لدى "سولو" يتحدد خارج إطار النمو ويكون مستقلا عن باقي العوامل، ويستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج « Cub Douglas » وحسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد أو أكثر من العوامل التالية:

*حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني /أو التعليم؛

*حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار؛

*حدوث تحسين في المستوى التكنولوجي.

وحسب هذا النموذج عندما يرتفع معدل الادخار المحلي فإن الاستثمار سيتحسن، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي، إلا أن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الاقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بتلك الاقتصادات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط والتي تكون منخفضة بسبب انخفاض الدخول بها[1].

[1]- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون ،المرجع السابق، ص 145-147.

-النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي:

أ-نظرية مراحل النمو لروستو:

يشير روستو في نظريته مراحل النمو، إن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية يجب أن تمر بها كافة المجتمعات، لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية حالية ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

يقسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل، تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن بقية المراحل وتتمثل فيما يلي:

أ-1-مرحلة المجتمع التقليدي:

هو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي يعمل بها غالب أفراده تسود هذا المجتمع حالة من الركود الاقتصادي، ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي أما اجتماعيا فيتصف بالمورد وحكمه العلاقات الأسرية والقبلية، عاشت أوربا هذه المرحلة في العصور الوسطى[1].

أ-2-مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وتتميز بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، فينشأ نظام سياسي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى، تظهر مجموعة من رجال الأعمال ترغب في الاستثمار وتحقيق الأرباح وتحمل المخاطر، كما تتميز المرحلة بنمو لنشاط التجارة الداخلية والخارجية، وانتشار البنوك التجارية والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين مع اهتمام المجتمع بإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتأهيل عنصر العمل لأداء مهامه.

أ-3-مرحلةالانطلاق:

وهي مرحلة أساسية وحاسمة من مراحل النمو الاقتصادي، يتمكن فيها المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التي تفوق نموه وتقدمه وحسب روستو تحدث تغيرات بارزة في هذه المرحلة من بينها ما يلي:

-ارتفاع معدل الاستثمار الصافي إلى ما يفوق معدل **05 %** حتى معدل **10 %** من الدخل الوطني؛

-ظهور مجموعة من الصناعات القيادية في الاقتصاد والتي تنمو بشكل متسارع؛

-توسيع في قطاع النقل والمواصلات والبنوك والمؤسسات المالية، فضلا عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية.

[1] عجمية محمد عبد العزيز وآخرون ،المرجع السابق، ص ص 152-151

أ-4-مرحلة النضج:

هذه المرحلة تتميز بالميزات التالية:[1]

-انتشار التصنيع على صعيد واسع، إضافة إلى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في شتى نواحي الحياة؛

-ارتفاع نسبة العمالة الماهرة والمدربة في الاقتصاد، إلى جانب امتلاك قدرات تنظيمية وتسييرية عالية؛

-أما على صعيد استغلال الموارد المتاحة، ازدياد نسبة الكفاءة في استخدام الموارد؛

-ازدياد المدخرات ومن تم الاستثمار من 10 % إلى 20 % من الدخل الوطني.

أ-5-مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير:

هذه المرحلة هي أرقى مراحل النمو والتطور، وتتميز بالمزايا التالية:[2]

ارتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الوفاة، وعليه ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة مثل إنتاج السيارات والالكترونيات المختلفة والتوسع في تقديم الخدمات المختلفة والرفع من نوعيتها، كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الاجتماعي وتوسيعه ليشمل كافة شرائح المجتمع، فضلا عن تقليص ساعات العمل اليومية بالشكل الذي يتيح للأفراد الاستمتاع بأوقاتهم، ويرى روستو أن الو م أقد وصلت إلى هذه المرحلة عام 1920 وبريطانيا في 1930 واليابان وغرب أوروبا في عام 1950.

بينما النظريات الثانية سنتناولها في النقاط التالية:

أولا-نظرية الدفعة القوية:

تنسب إلى "روزنشتاين رودان"[3] ويتمثل مبدأ الدفعة القوية بإغراق الاقتصاد الوطني بحجم ضخم من الاستثمارات توجه لبناء مشاريع القاعدة الأساسية، مثل هذه المشروعات تخلق وفرات اقتصادية خارجية تؤمن خدمات إنتاجية متنوعة بتكلفة منخفضة، وتعد ضرورية لإقامة المشاريع الصناعية والزراعية التي من الصعب إقامتها لولا توافر مثل هذه الخدمات.

---

[1]- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون ،المرجع السابق، ص ص 154-155.

[2]-المرجع نفسه: ص ص 156-157.

[3]-روزنشتاين-رودان: اقتصادي بولوني ولد سنة 1962، قام بتطوير نظرية النمو المتوازن، توفي سنة 1985م.

ويتصور مؤيدو مدخل الدفعة القوية أن ضخامة الاستثمارات ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم ارتفاع في الميل الحدي للادخار، تجعل عملية التنمية قادرة على تمويل ذاتها بصورة متواصلة[1].

ويرى "روزنشتاين رودان" أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتطوير الاقتصاديات المختلفة، فمن خلال التصنيع يصبح بالإمكان استيعاب فائض العمالة الزراعية.....ومن خلال إقامة مجموعة كبيرة من مشاريع الصناعات الاستهلاكية المتكاملة فيما بينها يصبح بالإمكان ضمان شرط الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات.

ثانيا –نظرية التنمية المتوازنة:

كان "نيركسه"[2] من مؤيدي نظرية الدفعة القوية، وبنى على أساسها نظريته في النمو المتوازن وهي تعتبر امتداد النظرية الدفعة القوية.

تعتبر نظرية النمو المتوازن أن القيد الرئيسي الذي يواجه التنمية في البلدان المختلفة هو ضيق حجم السوق الوطنية الذي يضعف الحافز على الحافز علة الاستثمار وهذه العقبة تقود إلى عامل انخفاض الإنتاجية وهي الظاهرة السائدة في البلدان المختلفة بسبب انخفاض حصة العامل من الأصول الإنتاجية.

وانخفاض الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل وتدني حجم القوة الشرائية والميل الوسطي للادخار، وهذا يؤدي بدوره إلى ضيق السوق ومحدودية الحافز على الاستثمار وعليه فالمخرج الوحيد للتغلب على هذه الحلقة المفرغة، لا يمكن في إقامة مشاريع منفردة مهددة بالفشل، وغنما ببناء مجموعة كبيرة من مشاريع الصناعات التحويلية الخفيفة التي تؤمن احتياجات الاستهلاك النهائي.

ثالثا–نظرية التنمية غير المتوازنة:

من أهم الداعين لنظرية التنمية غير المتوازنة، الاقتصادي المعاصر "هيرشمان"[3] الذي قدم نظريته عن النمو غير المتوازن من خلال كتابة " إستراتيجية التنمية الاقتصادية".

ويرى "هيرشمان" أن التنمية الاقتصادية تبدأ بتنمية بعض الصناعات الرائدة التي تستطيع إحداث أكبر قدر من الآثار التحريضية التي تحفز على الاستثمار في صناعات ونشاطات أخرى.

---

[1]–عصام خوري وعدنان سليمان، **التنمية الاقتصادية**، جامعة دمشق، 1995، ص 227.

[2]–راجبر نيركسه: اقتصادي أمريكي الأصل ولد سنة 1907، من أشهر من كتبوا في النمو الاقتصادي، توفي سنة 1959م.

[3]–أكبيرن أونوهيرشمان: اقتصادي أمريكي ولد ببرلين سنة 1915م، صاحب نظرية النمو الغير متوازن.

فالنمط الأمثل للتنمية طبقا لرأي "هيرشمان" يحدث في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيدا عن التوازن، حيث تنتج كل خطوة من اختلال سابق في التوازن، وتؤدي بعدها إلى اختلال جديد يحفز الاقتصاد القومي على خطوة أخرى، وهذا التتابع الاستثمار يحدث نتيجة لاستفادة الصناعات من الوفورات الخارجية التي يحققها نمو صناعة جديدة، فكل تتابع استثماري يخلق وفرات خارجية.

ومن جهة أخرى فإن اختلالات التوازن تخلق القوة الدافعة المحرضة على الاختراع والتجديد، وذلك أن اختلال التوازن في نقاط إستراتيجية محددة يحرص عملية التجديد والاختراع في محاولة للقضاء والسيطرة على القيود والصعوبات الموجودة[1].

رابعا –نظرية التنمية القطبية:

حاول بعض الاقتصاديين مثل "فرانسوا بيرو" وصياغة النظرية القطبية والتي مفادها أن تركيز الجهود والاستثمارات على صناعة إستراتيجية معينة (تسمى الصناعة الرائدة) تتمتع بأثر تحريضية كبيرة، وتأمين متطلبات نجاح هذه الصناعة سيؤدي بالضرورة إلى تحريك مجموعة كبيرة من الصناعات والأنشطة المكلفة إلى أن يعم النشاط الاقتصادي مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

ويستند مؤيد وهذه النظرية إلى أن التركيز على صناعة معينة يتفق وإمكانات الدول المختلفة ومواردها المالية، بدلا من تثبيت الاستثمارات على جبهة عريضة من المشروعات، ولا بد من التنويه أن التنمية لا يتوقع، ولا يمكن أن تبرز آثارها دفعة واحدة وعلى كل الجبهات بل أن تنطلق من مواقع معينة ثم يجري انتشار آثارها تدريجيا على المواقع الأخرى.

ويعرف قطب التنمية بأنه صناعة محركة أساسية تستقطب حولها مجموعة من الصناعات والأنشطة الإنتاجية، ويتوفر لها سوق واسعة، وتتمتع بآثار تحريضية كبيرة، وتؤدي في حال إقامتها إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام، والحث على تطوير النشاط الاقتصادي في مختلف جوانب هذا الاقتصاد[2]، وقطب التنمية يساهم في زيادة حجم الدخول النقدية وزيادة حجم الطلب الفعال، وتطوير إطار العلاقات النقدية السلعية، وبالتالي تطوير حجم السوق الوطنية–قدرتها الاستيعابية.

خامسا –إستراتيجية التنمية البديلة أو التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات:

يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن التنمية التي تجري في ظل المعطيات التاريخية الحالية هي تنمية رأسمالية تابعة، أما التنمية النقيض فهي التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات، فهي محاولة رفض

[1]–عصام خوري وعدنان سليمان: مرجع سبق ذكره، ص 237.

[2]– المرجع نفسه، ص 249.

"التكيف" داخل النظام الرأسمالي العالمي والخضوع لمقتضيات التوسع الرأسمالي، وهذه التنمية لا تقوم ولا يمكنها أن تقوم على القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي، إذ أن الانسحاب من التجارة الدولية، فالتنمية المستقلة تفترض نضالا جماعيا لشعوب الجنوب، يسعى لإقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب وقائم على علاقات دولية متكافئة[1].

المطلب الثالث: أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية

أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية:

مما تقدم يتضح لنا بان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن ابعادا مختلفة ومتعددة تشمل الأتي[2]:

1-**البعد المادي للتنمية:** يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدا بتراكم قدر من راس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية ، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية ،وهذا ما يعرف بجوهرة التنمية 'فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي : تحقيق التراكم الرأسمالي ،تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ،سيادة الإنتاج السلعي ،عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا 'ذلك إن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي،ولهذا فان التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية الصنيع ، ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية ، وتهيئة القاعدة الصناعية ، ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

2- **البعد الاجتماعي للتنمية:** لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحيات الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ،وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

الأول: المرادفة بين التنمية و التحديث ،والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

إن المفهوم الجديد للتنمية على وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم

---

[1]- المرجع نفسه، ص 250.

[2]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الاردن،2007 ص131 .

التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

الثاني: هو تحقق التنمية بالإشارة حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا وراس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة. اما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية قد تتمثل في التغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول ، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات ولهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية بذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان . [1]

3-البعد السياسي للتنمية :إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها اديولوجية ،وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال ، إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من راس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية .

4-البعد الدولي للتنمية : ان فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و قادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول والذي استهدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي يبلغ 7 % كما عقد الستينات نشأت منظمة الغات أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ، وكذلك نشأت منظمة الاونكتاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ ، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6% إلا ان مساعي كل هذه الهيئات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية ، ولهذا تجد بان التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن .

5 -البعد الحضاري للتنمية : اشرنا سابقا بان مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي الى مولد حضارة جديدة ،ويعتبر البعض بان التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهيئتها الإنسانية.[2]

---

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع نفسه، ص132.

[2]- المرجع نفسه، ص133،134.

ثانيا: مستلزمات التنمية الاقتصادية:

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يلي:

- **أولا:تجميع رأس المالي** : يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية 'وهذه العملية بتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر ممكن من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات،،وان يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة ،وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقية والنقدية من اجل إقامة الاستثمارات ذلك ان عملية توفر الموارد المالية 'ووجود ادخارات' وتوفر اجهزة ومؤسسات تمويل تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات ،ما لم تتوفر الموارد الحقيقية الممثلة بالموارد الخام، والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات 'وفي حالة عدم توفر ذلك فان نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد. [1]

إضافة لم سبق فان مما يلحظ ارتفاع معدلات نمو السكان في البلدان وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية الأمر الذي يجعل قدرته على تكوين رؤوس مال ضعيفة ويجعل ما يتحقق من تكوين راس المال لديها لا يكفى للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد فيها من راس المال ، اذ لم تنعدم مثل هذه الزيادة بحيث تبقى هذه الحصة ثابتة واذا ازدادت فبمقادير منخفضة كما ان هذه البلدان تتسع حاجاتها لتكوين راس المال نظرا لسعة حاجاتها الى اقامة المشاريع الجديدة في القطاعات المختلفة ، وخاصة في المشاريع الصناعية ورغم ان محاولات تقدير راس المال المطلوب قد تكون قليلة الفائدة وتواجه صعوبات كثيرة في الواقع العملي ،الا انها يمكن ان تشير لنا بان البلدان المتخلفة إذا أرادت أن يرتفع فيها الدخل الحقيقي بشكل اكبر اي إذا ارادت ان تحقق تنمية أسرع واوسع فان من الضروري عليها أن تعمل على تجميع مقدار اكبر بكثير من رأس بالمقارنة بما هو عليه الحال في الوقت الحاضر ،إذا أرادت هذه البلدان أن تدفع اقتصادياتها إلى الإمام وان تحقق التطور فيها وإذا تم الأخذ بالمعنى الواسع لعملية تكوين راس المال ، بحيث يشمل راس المال البشري فان عليها أن

[1]– فليح حسن خلف ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي الطبعة الاولى**، دار جدار للكتاب العالي للنشر والتوزيع ،عمان ، 2006، ص 185، 186.

توفر المزيد من الإمكانيات للاستثمار في زيادة قدرات الأفراد التعليمية وفي تدريبهم وتحسين مستوياتهم الصحية وما إلى ذلك ، بغية تكوين رأس المال البشري الذي يقل أهمية عن رأس المال المادي في تحقيق التنمية.

ثانيا :الموارد الطبيعية : اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية ، وهناك من يرى بان الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل انجلترا ،فرنسا ، ألمانيا ، أمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار ، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول موارد طبيعية وفيرة ، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر ، ا وان خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لا زالت دون المستوى المطلوب .

ورغم أهمية الموارد الطبيعية وتوفرها لعملية التنمية ، لكن الذي يلاحظ ان قدرة البلدان المتقدمة على تعويض النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدرة البلدان المتخلفة على ذلك ، ويعود السبب أساسا إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها ، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية بحيث تحل محل العنصر الإنتاجي النادر وبما ان هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور ، ولديها قدر واسع من رأس المال وترتفع فيها كفاءة العنصر البشري ، فانها يمكن ان تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية كما انها يمكن ان تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العمليات الإنتاجية ، إضافة إلى ان قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي ومرونته الذي يتيح لها التوسع والتنوع في الصادرات وبالتالي تزداد قدرتها على استراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها .[1]

إلا ان الملاحظ هو ارتباط الموارد الطبيعية يتصل بالزراعة بشكل اكبر من ارتباطها بالصناعة ونظرا لان الموارد الطبيعية التي تحتاجها الصناعة يمكن توفير بدائل صناعية تعوض عن الطبيعية منها كما توفر الإمكانيات لاستيرادها من الخارج وخاصة بعد توفر وتحسن وسائل النقل وانخفاض تكاليفها في حين أن الموارد الطبيعية في الزراعة من الصعب التعويض عنها ببدائل صناعية أو استيرادها كما هو الحال في الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ، رغم أن إنتاجها يمكن استيراده ومن المعروف آن

(1)- المرجع نفسه، ص188.

التنمية الاقتصادية ترتبط بالصناعة بشكل اكبر من الزراعة ، رغم أهمية الزراعة في هذه العملية ، وبالتالي فان ذلك يساعد على التخفيف من حدة أهمية الموارد الطبيعية كعامل حاسم في تحقيق التنمية.[1]

ثالثا – الموارد البشرية : إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية ، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية حيث أن الإنسان هو غاية التنمية لذلك فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان،وحيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية ، وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني ، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية والعمل لها عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو والتنمية الاقتصادية ، ففي معظم البلدان النامية يعد العمل من العوامل الإنتاجية الفائضة ، وإن عدم استغلاله الاستغلال الأمثل سوف يخفض من مستوى الإنتاج وبالتالي مستوى المعيشة ، وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بالتنظيم والتدريب والتغذية ...الخ ،والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية ، مما يؤدي إلى استغلال أكفأ للمورد الاقتصادية ، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.[2]

وتتنوع الموارد البشرية بين مجموعتين :

أ- مجموعة عرض العمل : والتي تتضمن إعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي .

ب- مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل ، وهؤلاء هم المدراء والمنظمون ، ويطلق عليها القدرات الادارية .

_ العمل المادي : إن زيادة أعداد العاملين تساهم في النمو ، إلا أنه مع تقدم التنمية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل ارتفاع مساهمة التعليم والمهارات ورأس المال والتكنولوجيا ، وإن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي والتغذية ،كما أن للعمل الماهر أهمية كبيرة في النمو وخاصة في الآونة الحديثة وأن أهمية التحسن في رأس المال البشري تؤدي إلى تحقيق منافع ثلاث

---

[1] –المرجع نفسه، ص 198.

[2]– سعد طه علام ، **دراسات في الاقتصاد والتنمية** ،دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية،القاهرة،2003، ص ص 137،138.

1) – التمكن من استخدام كفء لرأس المال المادي ، فالعمل الماهر يمكن من أن يستوعب أحدث وسائل الإنتاج .

2)– يساعد على زيادة مستوى إنتاجية العمل والتي تمثل إضافة للإنتاج وزيادة العامل .

3)– إن رأس المال البشري مكسب مهم للتنمية وإن زيادته يمكن أن تكون عونا في تغيير العادات التقليدية والمواقف التي تعوق النمو.

ـ القدرات الإدارية : إن للقدرات الإدارية والتنظيمية أهمية كبيرة فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير مثل إدارة المشتريات والتسويق .

إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري ، وفي المراحل الأولية للتنمية فإن العمل المادي هو الوحيد المسؤول عن استخراج الموارد من الطبيعة ،ومع تراكم الفوائض فإن العامل الإنساني يلعب دورا مهما ومتزايدا ، وإن جانبا مهما من مساهمة الموارد البشرية في التنمية هي عندما يعمل الفرد كمدير وكمنظم .

رابعا : التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي : هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا ، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينهما إلا أنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج ، وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند إلى المعرفة العلمية وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.[1]

والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج ،وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية وقد تكون غير متضمنة في المعدات الرأسمالية ، بل تكون متضمنة في البشر ، وتاخذ شكل المهارات المحسنة بالنسبة للعمل والادارة كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة او طريقة صنع القماش او بناء المنازل ....الخ ، وعلى أية حال كلا من التكنولوجيا المتضمنة وغير المتضمنة هي عبارة عن معرفة .

ان التقدم التكنولوجي او التغير التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج والتغير في المنتج وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد ، وحيث ان التنمية الاقتصادية تتطلب فيها زيادة

[1]–المرجع نفسه، ص ص139–141.

مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة ، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة ، وعليه فان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من اجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات ، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو ، وقد ظهر حاليا في الدراسة التي قلم بها **دوني سون** حيث وجد بان مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النمو المحقق في الولايات المتحدة الأمريكية أما النصف الباقي فيعود في تحسن تكنولوجيا الإنتاج والإرادة والتنظيم كما أن النمو الذي تحقق في بريطانيا خلال الثورة الصناعية ،كان السبب الرئيسي لذلك هو التقدم التكنولوجي ، اما تراكم راس المال فقد لعب دورا ثانويا وان هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج او تقليل تكاليف الإنتاج وبهذا المعنى فان التقدم التكنولوجي يؤدي إلى حصول حركة إلى الخارج وفي الأخير فان التقدم التكنولوجي يلعب دورا في التغلب على الندرة والتقليل من قيودها .[1]

[1]– المرجع نفسه، ص142،143 .

المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاديات العربية

قبل إبراز محاولات التكامل الاقتصادي العربي وتقسيمها يحاول هذا المبحث التطرق إلى ماهية الاقتصاديات العربية' بتوضيح الخصائص المميزة لها وتطرو المؤشرات الاقتصادية بها، والوقوف على أهم معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاديات العربية.

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة نظرا لطبيعة الاقتصاد العربي الذي يمتاز بتوفر الموارد الطبيعية خاصة(مصادر الطاقة والموارد المعدنية)' ويمكن تقسيم العالم العربي أولا حسب المناطق الأساسية التالية:

*منطقة شمال إفريقيا: تشمل كل من ليبيا،الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، وهي تشكل(دول اتحاد المغرب العربي.

*منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي: تضم كل من مصر، السودان،جبوتي.

*منطقة الهلال الخصيب: تضم كل من العراق، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين وتعتبر هذه البلدان الأكثر تطورا في الموارد البشرية من حيث التعليم والتدريب.

*منطقة شبه الجزيرة العربية: تضم كل من السعودية ،الإمارات، الكويت،البحرين،قطر، اليمن، وتشكل كل من هذه البلدان ماعدا اليمن ،مجلس التعاون الخليجي وهي دول غنية أين يعد دخل الفرد مرتفع مقارنة بدخل الفرد في الدول العربية الأخرى.[1]

1 – بالنسبة للنظام الاقتصادي الذي تتبعه الدول العربية فانه يختلف من دولة إلى أخرى حيث اتبعت بعض الدول مثل دول مجلس التعاون الخليج العربي النظام الرأسمالي الحر، بينما اتبعت بعض الدول النظام الاشتراكي مثل مصر وسوريا .....الخ، والذي أعطى للدولة الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي وبدأت معظم العربية التي اتخذت هذا النهج نظاما لاقتصادياتها في التحول التدريجي نحو آليات السوق وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي.[2]

---

[1]- كبير سمية، **أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد5 ،جامعة الشلف ،2008، ص63.

[2]-عبد الشكوى شعلان ،**الجات ومنطقة التجارة العالمية** ،الطبعة الثانية ، دار ايجي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،1999 ،ص 262-260

2- تتبنى معظم الدول العربية برامج إصلاح أو تصحيح تهدف هذه البرامج بصفة رئيسية إلى علاج الاختلال الخارجية والتغلب على المشاكل الاقتصادية المزمنة التي عانت منها معظم الدول العربية وشرعت في تنفيذ هذه الإصلاحات بالمشورة والتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وذلك حتى تستطيع أن تعالج مشاكلها الاقتصادية وتسديد ديونها الخارجية، وهناك بعض الدول العربية التي تبنت إصلاح اقتصادي بدون التنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3- بالنسبة لانفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجي ،يلاحظ أن درجة انفتاح اقتصاد الدول العربية يختلف من دولة إلى أخرى ولكن يمكن القول أن عقد التسعينات شهد انفتاحا اقتصاديا عربيا كبيرا مقارنة بمستوى الانفتاح في العقود السابقة ، وهناك بعض الانسياب الذي أدى إلى زيادة درجة الانفتاح التي تتمتع بها اقتصاديات الدول العربية والتي تأتي في مقدمتها العولمة الاقتصادية .

4-تعتمد الدول العربية على الإنفاق العام كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي، حيث يمثل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الطلب الكلي الفعال وخصوصا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على الرغم من اتخاذ كثير من الدول العربية خطوات ملحوظة في سبيل ترشيد الإنفاق الحكومي والعمل على خفض عجز الموازنات العامة التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية سواء الدول المرتفعة الدخل أو المنخفضة الدخل.[1]

5-بالنسبة للعمالة فهناك بعض الدول العربية التي تعاني من فائض كبير في العمالة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة ،بينما هناك نقص في العمالة في بعض الدول، ونتيجة لذلك فان العمالة في الدول ذات الفائض تنتقل إلى العمل ذات النقص .

المطلب الثاني: أداء اقتصاديات الدول العربية

1-القطاعات الاقتصادية والاجتماعية[2]

* استمر تأثر النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2014 بنفس العوامل التي أثرت على أدائه في عام 2013 المتمثلة في التداعيات الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية ، إضافة إلى تأثير تراجع عائدات الصادرات النفطية في عدد من الدول العربية النفطية في ضل تواصل انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، واستقرار إنتاجه في عدد من الدول المصدرة له، كما لم يساعد

[1]- عبد الشكوى شعلان ،نفس المرجع السابق،ص260-262.

[2]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص ص، 27-28.

التعافي المحدود لاقتصاديات منطقة اليورو في انتعاش الطلب على صادرات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط على غرار تونس والمغرب ومصر.

* في مجال الفقر، تشير البيانات المتوفرة إلى زيادة معدلاته خاصة في الدول التي شهدت أوضاعا داخلية غير متوازية بسبب تراجع النمو وتأثر الظروف المعيشية ،فضلا عن سقوط عدد من السكان في براثن الفقر من جراء ارتفاع عدد كبير من النازحين نتيجة الأوضاع التي تشهدها بعض الدول العربية بالإضافة إلى فقر الدخل يعاني عدد من الدول العربية من مظاهر أخرى للفقر لاسيما عدم عدالة توزيع خدمات التعليم والصحة وتدهور المستوى المعيشي بشكل عام ،في المقابل يعتبر وضع الدول العربية جيدا بالمقارنة مع مجموعات دول أخرى في مجال التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق، إلا أن هناك تباينا ملحوظا بين مختلف الدول العربية في هذا الصدد، تفيد الدراسات بان تفاوت الدخل والإنفاق في الدول العربية يرجع بالخصوص إلى بعض العوامل خارج إرادة الفرد مثل مكان ومحل الميلاد والمستوى التعليمي لرب العائلة ، وكذالك حجم العائلة ،مما يستدعي مواصلة الجهود لزيادة مستويات عدالة توزيع خدمات التعليم والصحة وتخفيف تفاوت الدخل بين المناطق المختلفة دخل نفس البلد.

2-قطاع الزراعة والمياه[1]

*يمثل القطاع الزراعي نشاطا بارزا في العديد من الدول العربية ،نظرا لدوره في توفير السلع والمنتجات الزراعية اللازمة لتلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية ،ومساهمته في توفير المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية ،كما انه يساهم في التوفير فرص العمل لحوالي 20% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية ، علاوة على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالية وبالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية إلا أن أداءه التنموي مازال محدودا بسبب مجموعة من المعوقات.

إذ يتميز الانتاج الزراعي العربي بالتقلب وعدم الاستقرار نظرا لتأثره بالتقلبات المناخية، ومحدودية الموارد المائية وخاصة الأمطار التي تعتمد عليها الزراعات المطرية التي تمثل مساحتها المحصولية حوالي 75 % من المساحة المحصولية الإجمالية التي تقدر بحوالي 63 % من مساحة الأراضي القابلة للزراعة 'وقد أدت الظروف المناخية المواتية خلال عام 2015 والتوسع في استخدام التقانة الحديثة في الزراعة مثل استخدام مدخلات الإنتاج الحديثة من بدور محسنة وأسمدة ..الخ' إلى زيادة الإنتاج النباتي 3 % ونمو الإنتاج الحيواني بجميع عناصره بنسبة حوالي 0.8 %.

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ، ص71.

* أما فيما يخص الموارد المائية فإن الدول العربية تعتبر من أكثر مناطق العالم فقرا في المياه 'فهي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة وتعاني الدول العربية من ضغوط شديدة على مواردها المائية المتجددة فيها 0.5% من جملة تلك الموارد على المستوى العالمي، ومع أن سكان الدول العربية يمثلون حوالي 5 % من سكان العالم ومساحتها تمثل 10% من مساحة اليابسة، إلا أن معدلات الأمطار التي تتساقط عليها لا تجاوز 2% من أمطار العالم.

3-القطاع الصناعي:

لقد انخفض ناتج الصناعات الاستراتيجية العربية من 942.6 مليار دولار عام 2014الى حوالي 548.5 مليار دولار عام 2015 وقد أدى هذا التراجع إلى تأثر معظم المؤشرات الاقتصادية العربية وتبرز هذه التطورات خصائص ومشكلات الاقتصاد العربي، وغلبة الطابع الريفي على تكوينه وأداءه والمفارقات الواسعة بين الاقتصاد الرعي المعتمد على الموارد الناضبة ، وبين الاقتصاد الإنتاجي الذي يعتمد على إنتاج الإنسان بيده وعقله كما تشكل الانخفاضات الكبيرة في العوائد النفطية ،حافزا لتبني برامج ومشاريع الإصلاح الاقتصادي وترشيد النفقات وتقليص الدعم والبحث عن تنمية البدائل الاقتصادية ومنها تنمية الصناعات التحويلية ،وقد اخدت هذه البرامج عدة أبعاد إضافية ،إذ ارتبطت بسياسات شمولية تنموية طويلة المدى وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قيام معظم الدول العربية بوضع خطط تنموية طموحة إلى عام 2030.

وفي اطار التعاون العربي في مجال الصناعة شهدت الأطر الاقتصادية الرسمية والأهلية جهود عربية لتعزيز التعاون الصناعي من خلال الاستثمار البيني والتجارة المتبادلة 'كما تعززت جهود التكامل والتبادل بين الدول العربية في إنتاج وتجارة الطاقة الكهربائية ،حيث بلغت كمية الطاقة المصدرة والمستوردة بينيا في عام 2014 حوالي 25292(ج و س) عبر شبكات الكهرباء التي تم ربطها بين البلدان العربية حتى عام 2014 ،كما أنجز الصندوق العربي الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بناء على قرارات القيم العربية الممتدة من عام 2001 بعمان حتى مؤتمر الرياض 2013 بشان الربط الكهربائي العربي، وآخرها قرار بإعداد دراسة لاستكمال شبكات الربط الكهربائي العربي ومعها شبكة ربط أنابيب نقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية [1].

4-قطاع النفط والطاقة:

لقد مرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال عام 2015 مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات

[1]- المرجع نفسه ، ص109.

الطلب والعرض التي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال عام 2015 استمرارا لما شهدته السوق مند النصف الثاني من عام 2014 وتقلبات في أسواقه العالمية التي أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة وحركة التجارة النفطية من جهة ثانية ،جاءت تلك التقلبات كنتيجة رئيسية للزيادة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي لم تنمو فيه مستويات الطلب على النفط بشكل كبير لتستوعب الزيادة في مستوى المعروض وهو ما يؤدي إلى استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ،إذ انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات الأوبك خلال عام 2015 إلى 49.5 دولار للبرميل . لتصل بذلك أسعار النفط إلى اقل مستوى لها مند عام 2005 ، متأثرة بعوامل متعددة أثرت بشكل مباشر على مستويات الطلب والعرض.

أما فيما يخص الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم فقد سجلت خلال عام 2015 زيادة طفيفة نسبتها 0.22 % و0.4 % على التوالي فيما يخص الدول العربية 'فقد حققت خلال العام تسعة اكتشافات نفطية وثلاثة عشر اكتشافات غازية ،وضلت مستحوذة على أكثر من 55 % من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام و27.6% من احتياطي الغاز الطبيعي. أما فيما يتعلق باستهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2015 ، فقد ارتفع بنحو 520000 برميل مكافئ نفط في اليوم إذ ضل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتها معا 98.2 % من إجمالي مصادر الطاقة[1] .

5- القطاع المالي:

تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2015 بتراجع أسعارا لنفط العالمية والتي فقدت نصف قيمتها تقريبا خلال هذا العام فقد ترتبت عن هذا الانخفاض تراجعا في الإرادات البترولية في الدول العربية النفطية ،مما أدى إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة لهذه الدول ،هذا مقابل التأثيرات الايجابية لانخفاض أسعار النفط على الأوضاع المالية في الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة حيث ساهم انخفاض أسعار النفط في تقليص الضغوط على الموازنات العامة جراء سياسة دعم المشتقات النفطية التي يتبعها عدد من هذه الدول .

كما واصلت الدول العربية بدرجات متفاوتة الجهود الرامية إلى تعزيز الإرادات الضريبية ،حيث عملت على تنويع مصادر الإرادات المالية بعيدا عن النفط من خلال زيادة حصيلة الإرادات الضريبية بهدف رفع مرونة الموازنة العامة وتعزيز قدرتها في التصدي للصدمات المترتبة عن انخفاض أسعارا لنفط ا ما فيما

[1]- المرجع نفسه، ص141.

يخص جانب النفقات 'بذلك الدول العربية جهودا حديثة خلال عام 2015 لرفع كفاءة النفقات العامة وإعادة توجيهها نحو الرأسمالي والنفقات الاجتماعية الموجهة نحو تقليص حدة الفقر وتعزيز مستويات التنمية البشرية مع العمل بقدر الإمكان على احتواء وتيرة نمو النفقات الجارية الإنفاق ضمن الحدود المطلوبة بما يمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المختلفة على ما تقدم تراجع إجمالي الإرادات العام والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 30.3 ليصل إلى حوالي 664.5 مليار دولار في عام 2015 ما يمثل حوالي 27.2 من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور ، كما انخفض إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بحوالي 1 ليصل إلى حوالي 903.2 مليار دولار في عام 2015 ، أي ما نسبته 37% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة[1].

6-القطاع النقدي والمصرفي وقطاع أسواق المال[2]:

تأثرت توجهات السياسات النقدية في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط بشكل كبير بتراجع الأسعار العالمية للنفط التي فقدت خلال العام حوالي 50 من مستوياتها المسجلة عام2014 مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في مستوى الودائع الحكومية والأصول الأجنبية ، كما أدى لجوء عدد من حكومات هذه الدول الاقتراض من السوق المحلي لتمويل العجز في المالية العامة إلى خلق ضغوطات على أوضاع السيولة المحلية لتلك الدول من جانب آخر، استمر تأثر مستويات السيولة في الدول العربية المستوردة للنفط بتراجع صافي الأصول الأجنبية نتيجة تباطؤ نشاط عدد من القطاعات المولدة للنقد الأجنبي وهو ما استدعى تواصل تدخلات المصارف المركزية بتلك الدول بعدد من الأدوات النقدية لدعم السيولة في الأسواق المحلية وضمان وجود التمويل الكافي لأنشطة القطاع الخاص.

من جانب آخر، شهد نهاية عام 2015 اتجاه عدد من الدول العربية التي ترتبط عملاتها بالدولار برفع أسعار الفائدة المحلية في أعقاب قيام المجلس الاحتياطي الفيدرالي 'برفع أسعار الفائدة على الدولار بنحو ربع نقطة مئوية في إطار العودة للمسارات التقليدية للسياسات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية' في ظل هذه التطورات واجهت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تحديات كبيرة في إدارة السياسة النقدية جاء على رأسها تباين الدورة الاقتصادية ما بين الدول العربية التي تتبنى نظما ثابتة للصرف مقابل الدولار بين الولايات المتحدة الأمريكية زاد من حدتها التداعيات الناتجة عن استمرار الاتجاه الهبوطي

[1]- المرجع نفسه، ص167.
[2]-المرجع نفسه، ص187.

لأسعار النفط وتأثيراته على مستويات السيولة والنمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية. على الرغم من هذه التحديات حرصت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي خلال عام 2015 على مواصلة سعيها لإدارة السياسة النقدية بشكل يساعد على رفع معدل النمو الاقتصادي والتقليل من الآثار الناتجة عن مشكلات نقص السيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ' كما واصلت سعيها لتنفيذ إصلاحات عدة تستهدف الأطر التشغيلية لإدارة السياسة النقدية وتنشيط سوق تعاملات مابين البنوك لزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية.

7-التجارة الخارجية للدول العربية:

بلغت قيمة التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية خلال العام 2015 حوالي 16.63 مليار دولار مقارنة 2.12 مليار دولار عام 2014 محققة نسبة انخفاض بلغت 21.6% جاء ذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنحو 32.1% لتصل حوالي 832 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 1225 مليار دولار في عام 2014 ، نظرا لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط العالمية كما تراجعت الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية ، خلال عام 2015 لتبلغ ما قيمته 831 مليار دولار مقارنة مع نحو 895 مليار دولار عام 2014 أي بانخفاض قدر ب 7.2 % وبالنسبة للتجارة السلعية البينية ، فقد شهدت عام 2015 تأثر أداء التجارة العربية البينية بتواصل الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط العالمية 'والظروف المحلية التي تشهدها عدد من دول المنطقة ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجعت قيمة التجارة البينية العربية بنسبة بلغت حوالي 8.3% لتصل نحو 110 مليار دولار خلال عام 2015 مقابل حوالي 120 مليار دولار خلال عام 2014 ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بنحو 9% لتبلغ حوالي 108.1 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 118.8 مليار دولار محققة خلال عام 2014 ، كما انخفضت الواردات البينية بحوالي 7.7% خلال عام 2015 ، إذ انى اتجاهات التجارة العربية في عام 2015 فقد انخفضت قيمة كل الصادرات والواردات للدول العربية كمجموعة مع معظم الشركاء التجاريين [1].

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية

مما لا شك فيه ان العمل من اجل تحقيق التنمية ويفترضه عدد قليل من المعوقات التي ترتبط بواقع الدول العربية، والظروف والأوضاع التي تحكم هذا الواقع الخارجية منها والداخلية، والتي تمثل تحديات تجابه طموح الجماهير العربية في تحقيق آمالها في بناء أمة عربية موحدة قادرة على مجابهة الأخطار التي تواجهها، وبالشكل الذي يوفر الآمان والرفاهية لأفرادها من بين هذه المعوقات ما يلي:

[1]- المرجع نفسه، ص225.

1-التبعية الاقتصادية المتمثلة بارتباط اقتصاديات الدول العربية منفردة مع العالم الخارجي، إذ تكاملت اقتصاديات هذه الدول مع العالم الخارجي تاريخيا، وبالذات مع الدول الرأسمالية المتقدمة بدءا من ظهور بوادر الضعف في الدولة العثمانية من ناحية، وجادة الدول المتقدمة للتوسع خارج حدودها بعد امتداد الثورة الصناعية وتوسعها فيها من ناحية، وخصوصا في القرن التاسع عشر، ما بعده، ولذلك فإن الدول العربية بحكم تخلفها، ومن خلال اتصالها مع العالم الخارجي، فهي مضطرة إلى الاعتماد على الدول المتقدمة في تصريف فائض إنتاجها الذي هو أولى غالبا، متمثلا بمنتجات الصناعة الاستخراجية والمنتجات الزراعية، وذلك بحكم ضعف قدرتها على تحويل هذه المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى نتيجة ضعف حركة التصنيع، ولذلك فإنها تقوم بتصديرها إلى الدول العربية بشكل سلع، مصنعة لسد حاجتها لمثل هذه السلع المصنعة نتيجة عجز اقتصادياتها المختلفة عن توفيرها اعتمادا على إنتاجها المحلي، ولذلك برزت تبعية اقتصادية بشقيها الاستيراد والتصدير وقد ساعد على تحقيق هذه التبعية توجه الشركات المنية للعمل في الدول النامية من اجل حصول دولها المتمثلة بشركاتها على مستلزمات الإنتاج بفرض التوسع فيه وكذلك توفير دخل نقدي بشكل طلب على السلع المنتجة، وكان لنقص المواد الرأسمالية والقدرات التنظيمية والفنية والمهارات لدى الدول العربية عاملا هاما في الاعتماد على الشركات الأجنبية في إقامة الاستثمارات التي تتولى إنتاج السلع التصديرية للدول المتقدمة والتي تتطلبها عملية الإنتاج في هذه الدول كمستلزمات سواء كانت زراعية أو إستراتيجية، كما رافق ذلك تبعية مالية تتمثل في الاقتراض من الدول المتقدمة وبين المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة وغير الأشكال الرسمية[1].

والمؤسسات المالية الخاصة وهو ما أدى إلى اعتماد ستزايد للدول العربية على القروض، وقد تنامت هذه القروض بشكل متزايد كما أن التبعية شملت الجوانب الثقافية المتمثلة في استيراد منجزات التقدم العلمي ومعطياته وفي معظم تفاصيله وانعكاسه في المناهج والمضامين التربوية من الدول المتقدمة وكذلك تمثلت التبعية في زرع ونشر أنماط استهلاكية لا تتناسب مع الأنماط من احتياجات بشكل طلب على السلع من خلال استيرادها من الخارج لعدم تطور القدرات الإنتاجية المحلية التي يتم من خلالها تلبية مثل هذا الطلب الواسع والمتنوع والمتزايد لاستهلاك سلع في بعض الحالات قد تعجز حتى البلدان المتقدمة عن توفيرها لمعظم سكانها كما هو الحال في الأنماط الاستهلاكية التي تسود في بعض الدول

[1]-فليح خلف حسن، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 283.

النفطية الخليجية مثلا، وهو ما أدى إلى زيادة تبعية الدول العربية إلى الخارج، إضافة إلى التبعية في المجال التكنولوجي.

2-اختلاف وتباين النظم السياسية السائدة في الدول العربية، وعدم استقرار هذه النظم في حالات معينة، بل وحتى عدم التجديد النهائي لطبيعة هذه النظم في حالات معينة، إذ أن بعض الدول العربية اعتمدت النهج الرأسمالي في تحقيق التنمية في القيام بالنشاطات الاقتصادية وممارستها، وذلك باعتماد آلية السوق والنشاط الخاص كأساس في ذلك في حين اعتمدت دول أخرى نهجا اشتراكيا تمثل بالتوجه نحو التخطيط وإدارة الاقتصاد من خلال دورهم للدولة وعبر القطاع العام وقيادته للنشطات الاقتصادية فيها، واتبعت دول أخرى نهجا يجمع بين آلية السوق والتخطيط وبين القطاع العام والنشاط الخاص، وفي ظل عدم حياء كل من هذين القطاعين، وهذا ما يعني في حقيقة الأمر عدم التحديد الواضح لطبيعة النظام في كونه ذو توجه رأسمالي أم اشتراكي، اتبعت دول أخرى التأرجح بين النظامين الرأسمالي فهي تارة تتيح مجالا واسعا أمام النشاط الخاص وتحجم دور القطاع العام (الحكومي) وتارة تتيح مجالا أوسع للقطاع العام وتحجم دور النشاط الخاص، وهو الأمر الذي يعيق جهود الدول العربية في تحقيق تعاونها الإنمائي والتكاملي في ظل اختلاف طبيعة عمل المشروعات واختلاف أهدافها بسبب عدم التماثل والتجانس فيما بينها من دولة إلى أخرى، إن الاختلاف بين الأنظمة السياسية بل وتباينها وبالتالي عدم تماثل وتجانس طبيعتها يعتبر من بين أبرز العوامل التي أعاقت وتعيق توجه الدول العربية لتحقيق التنمية والتكامل العربي، وقد حكم هذا الاختلاف إلى حد كبير العمل الاقتصادي العربي المشترك وأثر في حالات كثيرة في ضعف فعالية هذا العمل من خلال ضعف تنفيذ ما يتم الإنفاق عليه نتيجة لذلك.

3-إن الدول العربية اتجهت من خلال سعيها لتحقيق التنمية والتكامل العربي، وبالذات من خلال العمل العربي المشترك إلى الاعتماد على الوسائل وأساليب لا تتناسب وطبيعة هذه الاقتصادات ودرجة تطورها، واحتياجاتها إذ أن التوجه في هذا الإطار تركز على تحقيق المدخل التكاملي في مجال التبادل عن طريق تحرير التجارة، رغم ضعف درجة تطور القدرات الإنتاجية العربية التي لا توفر إمكانات كافية لتوسيع العمل بموجب هذا المدخل، وتحقيقه بشكل ملموس واقعيا، وهي في ذلك حاولت أن تقلد تجارب الدول المتقدمة في هذا المضمار، وبالذات الرأسمالية منها، والتي تتسع طاقاتها الإنتاجية وتشتد حاجاتها إلى تصريف الإنتاج من اجل تحقيق الاستمرار في تشغيل هذه الطاقات وتوسيعها، وبالتالي فإن التكامل والتعاون القائم على زيادة التبادل وتحرير التجارة يستند إلى أساس واقعي وحاجة ضرورية في الدول المتقدمة، تتمثل في حاجاتها لتصريف إنتاجها الواسع المستند إلى قاعدة إنتاجية عريضة توفر السلع التي

تتم مبادلتها في إطار المدخل التكامل عن طريق تحرير التجارة والمبادلات في حين أن الدول العربية تعاني من ضعف طاقتها الإنتاجية وبالتالي فإن التوجه نحو العمل على تحقيق التكامل ينبغي أن يتم بالتركيز على المدخل الإنمائي في التكامل إلا من صعوبة توفير التي يتم تبادلها بين الدول وبالتالي فإن ما يفترض هو العمل على تعبئة القدرات العربية وضمان استخدامها بشكل إنتاجي وكفء لضمان تحقيق التنمية العربية في إطارها التكاملي، بما يحقق توسيعها في الطاقات الإنتاجية العربية يسمح بتوفير الأساس الضروري لإمكانية قيام تكامل في مجال التبادل التجاري وتحرير التجارة عن طريق إنتاج السلع التي يتم تداولها ومبادلتها بين الدول العربية.

4-تشابه اقتصاديات الدول العربية وتماثلها:

وبالتالي تنافسها وذلك بحكم حالة التخلف التي تعيشها هذه الاقتصاديات والسمات المشتركة التي تعاني منها والمرتبطة بتخلفها هذا، والتي تؤدي إلى ضعف قدرتها على توفير متطلبات عمل، وتطور النشاطات الاقتصادية بعضها للبعض الأخر، وهذا ما ينجم عليه أنماط توفر ما يؤدي إلى نشاطات قطاعات ومشاريع وفروع هذه الاقتصاديات، إذ أنها في الغالب تنتج في معظمها سلع أولية تقوم بتصديرها إلى الخارج أساسا كما أشرنا إلى ذلك وإلى الدول المتقدمة بالذات، وتستورد منها احتياجاتها من السلع المصنعة وهذا يعني في واقع المر أنها تتنافس في تصريف إنتاجها الأولي، وفي الحصول على الاستيراد من السلع الصناعية، ولعل أبرز مثال يوضح مثل هذا التناقص في إنتاج وتصدير النفط الخام الذي وصل إلى الحد الذي أفرز مشكلات حادة وخطيرة فيما بينها، بل ومراعاة حادة وهو الأمر الذي أضعف من فعالية منظمة أوبك، والتي تشكل الدول العربية مركز الثقل الأساسي في هذه المنظمة الترددات دورا فاعلا في السبعينات، إلا أن هذا الدور قد تراجع في الثمانينات بفعل سياسة الدول المستهلكة للنفط من ناحية وبفعل التناقص الحاد في الدول المنتجة داخل الأوبك على الإنتاج والتصدير، الأمر الذي أولى إلى زيادة المعروض النفطي وانخفاض الأسعار، كما أن ذات المر يتحقق بقدر أو آخر عند حصول النفطي وانخفاض الأسعار، كما أن ذات الأمر يتحقق بقدر أو آخر عند حصول هذه الدول على استراداتها من السلع الصناعية، إذ أنها تتنافس فيما بينها دافعة الأسعار نحو العلى، وبالذات بالنسبة للدول ذات القدرات الأكبر على الدفع، أي التي تمتلك موارد مالية أكبر والمتأتية من عوائد إنتاج النفط

وتصديره، وهو ما يقود في بعض الحالات إلى فرض أسعار مغالي فيها على تزويدها ببعض المنتجات الصناعية وبالذات الطبيعة الخاصة[1].

5-ضعف التنظيم الاقتصادي:

الذي يبين القيام بالنشاطات الاقتصادية وإدارتها سواء على مستوى مركزي والذي يتمثل في ضعف قدرة الهيئات المركزية الحكومية على اختيار المشروعات الأكثر ارتباطا بتحقيق التنمية والتكامل العربي ذلك بسبب محدودية القدرات التنظيمية في هذه الهيئات وبشكل لا يتناسب مع حجم المهام الموكلة إليها، إضافة إلى ضعف كفاءة بعضها، ولذلك تضعف القدرة على اتخاذ السياسات التي يمكن أن تدفع عنده المشروعات نحو العمل والنجاح والتوسع، بل أن الإجراءات التي تتضمنها بعض هذه المشروعات نحو العمل والنجاح والتوسع.

ولا يتوقف مضعف الإدارة الاقتصادية عند مستوى وضع الخطط ورسم السياسات واختيار المشروعات وتنفيذها وإدارتها فحسب بل أن هذه الإدارة في الذات تعطي وزنا وترجيحا لكافة المشروعات الكبرى والبرامج الضخمة التي يقتضي وضع خطط وبرامج تتضمن ذلك ولذلك تقام مشاريع كبرى بمشاريع كبرى، في الوقت الذي لا يعطي ذات الاهتمام في هذه الخطط والبرامج لتخصيص مبالغ أقل بكثير لتشغيل مشروعات قائمة.

6-الاختلاف في الموارد والإمكانات المتاحة لدى الدول العربية:

حيث يتميز البعض من الدول العربية واسع والثروات الطبيعية عنها خاصة النفط، في حين تفتقر بعض الدول العربية الأخرى إلى توفير مثل هذه الموارد لديها، ولا شك أن هذا التفاوت في الثروات يتضمن تفاوتا واسعا وصارخا بين مستويات الدخل وتوزيعه بين الدول العربية حيث يرتفع الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي بشكل كبير جدا في الدول الفنية في الوقت الذي ينخفض فيه الناتج والدخل الفردي في الدول الفقيرة نسبيا، وهذا ما يؤدي إلى غنى وثراء في العيش مقابل شحه والفقر، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى إعاقة التنمية والتكامل نتيجة هذا التمايز.[2]

7-ضعف ارتباط أجزاء الوطن العربي ببعضها بالبعض الآخر:

من خلال الافتقار إلى توفير القدر الكافي من وسائل النقل والاتصال، إذ أن المسافات الاقتصادية بين الجزاء الوطن العربي من خلال قلة طرق ووسائل النقل والاتصال، سواء البرية منها التي

---

[1]- المرجع نفسه، ص 289.

[2] المرجع نفسه ص، 294.

تتصل بالنقل بالسيارات أو السكك الحديدية، أو البحرية أو الجوية وكذلك ضعف القدرة على توفير النقل السريع والمريح الأمر الذي يجعل عملية الانتقال صعبة وذات كلفة مرتفعة سواء اتصل الأمر بنقل السلع أو الأشخاص وهو ما يعيق عملية ربط أجزاء الوطن العربي وتكامله، بسبب صعوبات التبادل والاتصال المرتبطة بذلك.

8-غياب البعد القومي عن أن يؤخذ في الاعتبار عن وضع الخطط والبرامج:

إذ في معظم الدول العربية رغم الإعلان من قبلها جميعا عن أهمية هذا البعد وضرورته، إلا أن البعد القصري هو الذي يتم اعتماده أساسا في هذه الخطط والبرامج التي تضعها الدول العربية وحتى إن وجدت أكيد واهتمام على هذا الجانب ظهر غالبا لا يتعدى التعبير عنه، يصبح مجردة لا تتضمن وسائل وإجراءات محددة، وبالتالي فإن الجهد التنموي الذي تبدله الدول وإجراءات محددة، وبالتالي فإن الجهد التنموي الذي تبدله الدول العربية يخلو فعليا من جهد تنموي قوي حقيقي، وبما أن هذه السياسات والبرامج والخطط يجرى وضعها من قبل كل دولة عربية بمعزل عن الدول الأخرى لذلك فإن محاولات التنسيق فيما بينها تكون غير فعالة.

9-غياب الأجهزة والسلطات التي تمتلكها:

بحيث تجعلها قادرة على فرض الالتزام بما يتم التوصل إليه من اتفاقات وإجراءات ووسائل تتعلق بتحقيقه، وهذا يعني أن الدول العربية لم توفر استعدادها للتنازل عن بعض صلاحياتها وسلطاتها المتصلة بتحقيق التنمية والتكامل على المستوى القومي وهذا يعني أن تنفيذ ما يتم التوصل إليه من تملك الإجراءات والوسائل والاتفاقات متروك لرغبة الدول العربية.

خلاصة الفصل

تعتبر التنمية عملية الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي إلى حالة التقدم الاقتصادي، من خلال مجموعة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي للبلد، والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وينظر للتنمية الاقتصادية من خلال عدة أبعاد كالبعد المادي، الاجتماعي، السياسي.....الخ.

كما إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب مستلزمات عدة أهمها تراكم رأس المال، توفر الموارد الطبيعية البشرية والتكنولوجية، إذ توجد مجموعة من النظريات يمكن إتباعها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ولمواجهة مختلف المعوقات التي تعرقل سير عملية التنمية الاقتصادية.

وتتميز الدول العربية بخصائص مشتركة و ذات مقومات مادية وبشرية هائلة، لكن مؤشرات الأداء الاقتصادي بينها متفاوتة من دولة لأخرى وغير مستقرة، وضعيفة في أغلب الدول، وذلك بسبب بعض التحديات التي تعترضها ومنها الأوضاع الأمنية التي شهدتها في الآونة الأخيرة، وهو ما يصعب من امكانية اندماجها اقتصاديا من خلال حجم التجارة والاستثمارات بينها...الخ، وعليه سيتم التطرق في الفصل الموالي إلى واقع التجارة العربية البينية كأحد سبل تحقيق الاندماج بين الدول العربية.

الفصل الثاني

التجارة العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

مع تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، والتجارة البينية بشكل خاص، هذا وتلعب التجارة العربية البينية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية كمورد رئيسي للدخل، وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تقوية العلاقات العربية، وهذا تمهيدا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وانطلاقا من ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل لمبحثين هما:

المبحث الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية.

المبحث الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

إن ظهور التجمعات الاقتصادية لم يكن وليد اليوم بقدر ما يعود لفترة ماضية من الزمن، حيث انتشرت عمليات التكامل لتشمل كل دول العالم تقريبا، وهذا ما يعني انه لم يصبح أمام الدول العربية مجال للتفكير والتريث في سلوك هذا الاتجاه ، فقد تأكدت ضرورة العمل وفق إطار تكاملي متعدد الأطراف لأنه بات يشكل حاجة ملحة على امتداد الساحة الدولية.

المطلب الأول: الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية، والتكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بعدة أمور.

إن مفهوم التكامل الاقتصادي كما ورد في وحدة أبحاث الشرق الأوسط هو عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول, بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلال هذه الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى , وبالتالي يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لخلق مجتمع واحد له مقومات وغايات اقتصادية واحدة لايحول دون تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال ويتاح له ما ينبغي من أدوات تنسيق السياسات ووضع البرامج اللازمة لاستغلال ثرواته وتطوير قطاعاته وإزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله[1] .

أولا: الاتفاقيات العربية متعددة الأطراف

1- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام 1953.

تعد هذه الاتفاقية المحاولة الأولى في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، وقد وافق مجلس الجامعة عليها في 07/ 09/ 1953 ودخلت حيز التنفيذ في 12/ 12/ 1953 وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على قيام تعاون اقتصادي بين الدول العربية عن طريق تسهيل التبادل التجاري .

---

[1]- زايد مراد، **التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات ،جامعة الوادي ،الجزائر 26-27 فيفري 2012،ص ص 2-3.

محصلة هذه الاتفاقية أنها تقلصت كثيرا على الرغم من التعديلات حتى بقيت ثلاث(3) دول فقط عند التعديل الرابع هي العراق، الكويت، ومصر، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية عمليا بعد تطبيق قرار إنشاء السوق العربية المشتركة.

2- اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال:

حصلت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1953 وتم التوقيع عليها من قبل لبنان والأردن ومصر في عام 1953 والسعودية والعراق في عام 1954، ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقية:

- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.
- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاءات من الضرائب وعدم وضع عراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية .

3- اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام 1957.

تمت المصادقة على مشروع هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي العربي عام1957 ، إلا أنها لم تقر من قبل الحكومات العربية ولم توضع قيد التنفيذ قبل عام 1964 ، وقد اشترك فيها كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والكويت بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع وثائق التصديق, ثم انضمت إلى الاتفاقية بعد ذلك ست(6) دول عربية هي(اليمن ، السودان،الإمارات العربية المتحدة، الصومال وليبيا).

وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن تقوم بين الدول الأعضاء وحدة اقتصادية كاملة بعد تحقيق أهدافها المتعددة المتركزة على الفكر التقليدي في التكامل الاقتصادي من خلال التأكيد على عملية تحرير التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج وفقا لقوانين السوق.

4- السوق العربية المشتركة.

إن أهم القرارات الصادرة من المجلس الاقتصادي العربي ، تنفيذ الأحكام ،اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، القرار(17) لعام 1964 والقاضي إنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، وقلد استهدف قرار إنشاء السوق تحرير السلع التي يتم التبادل بها بين الدول الأعضاء في السوق بخطوات تدريجية من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب وكذلك القيود الإدارية ، وعلى مراحل متتالية حتى تحرر في نهايتها التجارة من جميع الرسوم والقيود[1].

[1]-عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، **التكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2015، ص ص38-39.

إن السوق العربية المشتركة هي في الواقع عبارة عن منطقة تجارية حرة بين الدول الأعضاء ، وهي بذلك لاتتضمن توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي .

إن محصلة عمل السوق العربية المشتركة لم يكن في مستوى الطموح وقد تعطلت أهدافه لعدة أسباب أبرزها ترك حرية العضو في إنشاء بعض السلع من الإعفاء الضريبي ، وعدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية لدول السوق ، وعلى الرغم من الانتباه الى بعض العوائق ومحاولة معالجتها في الأعوام 1970و1971 وإصدار القرارات الخاصة بضرورة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ولكن تلق القرارات بقيت حبرا على ورق.

5- اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981.

في ظل النتائج المتواضعة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري والسوق العربية المشتركة، وتنفيذا لتوجيهات القمة الاقتصادية العربية في عمان تم إعادة النظر في الاتفاقيات العربية الجماعية القائمة وتطويرها ومن بين اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية والتي أعدت وأقرت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثلاثين بموجب القرار رقم (848) بتاريخ 27/ 1981/12، وقد امتلك واضعو هذه الاتفاقية نظرة شمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية الشاملة وتعزيز الطاقات الإنتاجية بين الدول العربية ، وهي بذلك تمثل تقدما مهما بالنسبة لاتفاقية عام 1953 وقرار السوق عام 1964.

ثانيا : الاتفاقيات الثنائية .

وهي الاتفاقات المعقودة بين بلدين ، وقد انتشر هذا الأسلوب في العلاقات الاقتصادية الدولية في سنوات مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وتم التراجع عن هذا الأسلوب في ظل سريان مفعول قوانين منظمة التجارة العالمية.

وقد لجأت إلى هذا الأسلوب الدول العربية التي تطبق على تجارتها الخارجية نظم الرقابة على الصادرات والواردات ونظم الرقابة على الصرف وانتشرت هذه الاتفاقيات خلال مدة السبعينات لعدة أسباب أهمها امتلاكها المرونة ومراعاة الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية على خلاف الاتفاقيات الجماعية التي يصعب فيها مراعاة أحد الأعضاء على حساب الأطراف المتعددة الأخرى.

بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 وتراكم فوائض مالية لدى الدول العربية النفطية، تولدت رغبة لدى هذه الدول باللجوء إلى هذا النوع من الاتفاقيات بوصفها وسيلة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها بسبب تشابه اقتصادياتها مما يجعل التعاون الاقتصادي يأخذ طابعا مميزا.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تربطها ببعضها أكثر من مئة اتفاقية تجارية ثنائية تعطي بعض الامتيازات ولإعفاءات التجارية للسلع المتبادلة فيما بينها[1].

المطلب الثاني: التجمعات الإقليمية (دول الخليج، المغرب العربي).

أولا: مجلس التعاون الخليجي

تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون لدى الخليج العربي في فيفري سنة 1981 م، وكان ذلك مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس ، وفي 25 / 05/ 1981 م وقع قادة ستة (6) دول للخليج العربي هي: الإمارات،البحرين،المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان ، قطر، الكويت على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ولقد أجملت المادة الرابعة(04) من النظام الأساسي أهداف المجلس كما يلي[2]:

– تحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين.

– تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها.

– كذلك وضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية و وكذلك الشؤون الإدارية.

جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي وقعت في نوفمبر 1981 لتحدد المنهاج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتنسيق البترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات وغيرها من المجالات، كما أنه تطبيق بعض مواد هذه الاتفاقية اعتبارا من شهر مارس سنة 1983، بالإضافة الى ذلك كانت هناك جهودا لتحقيق وتعميق المواطنة وكذلك تحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء ، ولتطوير البنى الأساسية وتحقيق تشابكها كما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي يضم مجموعة من الأجهزة والتي ساعدت على تحقيق لعض الأهداف وهي[3] :

المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا المكلفة بوضع السياسة العليا للمجلس، ويتكون من ملوك وأمراء الدول.

المجلس الوزاري: ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويعد الجهاز التنفيذي للمجلس والمحرك لتطوير التعاون التنسيقي.

---

[1]– العيساوي، المرجع نفسه، ص41.

[2]– صفوت عبد السلام عوض الله، **تقويم تجربة الكامل لدول مجلس التعاون الخليجي** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 17-18 .

[3]– المرجع نفسه، ص ص 21-28.

الأمانة العامة: وتمثل الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ ومتابعة أحكام الاتفاقية المنشئة للمجلس والقرارات التي يصدرها المجلس الأعلى.

هيئة تسوية المنازعات: ويتم تشكيل هذه الهيئة من طرف المجلس الأعلى ومن عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، وتختص فيما يحيله إيها المجلس الأعلى من منازعات في حالة نشوء خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي.

وإلى جانب هذه الأجهزة التي ذكرت سابقا هناك لجان قطاعية من الوزراء وكذا المختصين تعمل مع الأمانة العامة وهي على النحو التالي:

لجنة التخطيط الاقتصادي، لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي, لجنة النفط لجنة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: اتحاد المغرب العربي.

كانت معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية، وكان ذلك في 17/ 02/ 1989 من طرف من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا وفي 23/ 07 /1990 بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة عربية كانت نتيجتها تبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل اقتصادي حقيقي.

ويكون ذلك عبر ثلاث مراحل وهي على النحو التالي:

***المرحلة الأولى (1992- 1995):** ويكون في هذه المرحلة يتم إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية وكذلك الإلغاء التدريجي.

***المرحلة الثانية (1996- 1999):** في هذه المرحلة يتم إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة.

***المرحلة الثالثة (تبدأ من سنة 2000):** يكون فيها تأسيس اتحاد اقتصادي, بالإضافة إلى هذا انه تم في نفس الإطار إبرام معاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية ومعاهدة أخرى تتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية ، وامتدادا لمعاهدة مراكش المغربية تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية ويتكون الإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي كما يلي[1]:

[1]– محمد عباس محرزي ، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي،** أطروحة دكتوراه فلي العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر،2005 ، ص46.

- **مجلس الرئاسة:** ويتألف هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء.
- **اجتماع الوزراء الأول:** أو من يحل محلهم ويعقد عند الضرورة.
- **مجلس وزراء الخارجية:** ويتولى هذا المجلس بالتحضير لدورات مجلس الرئاسة..
- **لجنة متابعة قضايا الاتحاد:** تضم هذه اللجنة عضوا واحدا لكل دولة من المختصين بشؤون الاتحاد.
- **لجان وزارية متخصصة:** يقوم بإنشائها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.
- **الأمانة العامة للاتحاد:** وهي تتكون من ممثل واحد لكل دولة.
- **مجلس شورى الاتحاد:** ويتألف هذا المجلس من عشرة (10) أعضاء عن كل دولة.

ويتفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي للمغرب العربي يعد مناسبا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول بحيث أن تفعيله يحتاج إلى إزالة العراقيل التالية[1]:

- اشتراط قاعدة الإجماع لتطبيق قراراته.
- إيجاد نظرة موضوعية عقلانية لإلغاء التداخل السياسي بالاقتصاد.
- الارتجال وعدم وضوح الأولويات.
- سوء اختيار قيادات العمل المشترك.
- تغليب الشعوبي على القومي ، وتجاهل المصلحة العليا المشتركة.
- تغليب النظرة القطرية عند اقتراح توطين المشروعات على حساب الجدوى الاقتصادية والمزايا النسبية.
- طغيان الهاجس السياسي والأمني، دعم النظرة الفطرية، والادعاء بالسيادة.

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

يشير التكامل الاقتصادي إلى تكوين منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الأقطار، ففي منطقة التجارة الحرة تلغى جميع التعريفات الجمركية على التجارة بين الأقطار الأعضاء غير أن كل قطر يحتفظ بمعادلاته التعريفية الخاصة مع العالم الخارجي، والاتحاد الجمركي مثل منطقة التجارة الحرة، إلا أنه يوجد فيه معدل تعريفة مشترك يفرض على العالم الخارجي،

[1]- عاشور عبد الكريم، **معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية ،اتحاد المغرب العربي نموذجا**، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الازمات يومي 26-27 فيفري 2012 بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركزي الجامعي بالوادي، ص8.

وتذهب السوق المشتركة إلى أبعد من الاتحاد الجمركي بالسماح أيضا بالحركة الحرة للعمل ورأس المال بين الأقطار الأعضاء، ثم يذهب الاتحاد إلى أبعد من ذلك بتحقيق التوافق بين السياسات النقدية والمالية والضريبية للأقطار الأعضاء كذلك.

وتجدر الإشارة إلى منطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة التي تقوم بوظائف التصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير، والتي تتم من خلال سياسات تنشيط وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا والعمالة المدربة، والاستثمار من خلال التصدي وتنمية الموارد من النقد الأجنبي للدول المضيفة.

وبالتالي تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة، وهي ابسط صورة من صور التكامل الاقتصادي بين دولتين عربيتين أو أكثر ويكون من أهدافها الرئيسية، إزالة جميع القيود التعريفية وغير التعريفية (الكمية) على التجارة البينية في السلع والخدمات بهدف زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحرية تامة بين الدول الأعضاء في التكتل ، كما يساعد على التوسع في النشاط الصناعي وإنشاء المناطق الصناعية داخل تلك الدول في إطار تطبيق اقتصاديات الإنتاج الكبرى ، ومن ثم يؤذي إلى تخفيض معدلات البطالة، ويخلق طاقات إنتاجية جديدة ويساعد على تحديث وتطوير الإنتاج و عدد الدول العربية التي انضمت حتى الآن 18 دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان الجزائر، قطر، اليمن، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، فلسطين.

حيث يشرف على تطبيق أحكام التجارة الحرة العربية الكبرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية والذي يضم في عضويته الوزراء العرب المعنيين بشؤون التجارة الخارجية ، حيث يقوم بمراجعة نصف سنوية لتقييم مدى التقدم في تطبيق الاتفاقية ،ويتخذ القرارات اللازمة لمواجهة أية عقبات تفترض تطبيقها بما في ذلك فض المنازعات الناشئة بين الدول العربية الأعضاء.

وقد كانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت في وقت سابق ثلاثة(3) بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية وهي[1]:

[1]– تواتي بن علي فاطمة، **واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، السنة الدراسية 2006–2007، ص128.

– دمج مناطق التجارة الحرة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية.

– ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثائية القائمة بالفعل وإقامة منطقة تجارية ثنائية يتم خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا وفقا لإطار موحد يحتوي على مبادئ وقواعد موحدة

ثم ربط هذه المناطق ببعضها البعض.

– التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات وفترة السماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية، فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لابد منه.

المطلب الأول: التجارة العربية الإجمالية

أولا: أداء التجارة الخارجية (2000-2016).

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات اقتصادية وإقليمية ،فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات الاتصالات هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الاقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لابد منه.

الجدول رقم (01): أداء التجارة الخارجية للدول العربية للفترة (2000-2016)

الوحدة :مليار دولار

البنود		الصادرات العربية	الواردات العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	وزن الصادرات العربية في الواردات العالمية	وزن الواردات العربية في الصادرات العالمية
القيمة (مليار دولار)	2000	259,7	149,7	6385,0	6595,6	4.1	2.3
	2001	236,7	161,0	6140,4	6392,3	3.9	2.5
	2002	245,0	171,5	6427,7	6640,3	3.8	2.6
	2003	304,0	194,9	7498,8	7757,8	4.1	2.5
	2004	396,0	243,1	9099,3	9470,0	4.4	2.6
	2005	559,2	325,0	10340,5	10747,9	5.4	3.0
	2006	659,6	373,0	12305,2	12448,9	5.5	3.0
	2007	795,8	538,7	14000,0	14300,0	5.7	3.8
	2008	1070,6	673,2	16116,0	16520,0	6.6	4.1
	2009	722,3	594,3	12522,0	12718,0	5.8	4.7
	2010	904,5	655,2	15238,0	15376,0	5.9	4.3
	2011	1199,6	734,8	18291,0	18487,0	6.6	4.0
	2012	1322,1	813,8	18404,0	18608,0	7.2	4.4
	2013	1316,3	860,6	18784,0	18874,0	7.0	4.6
	2014	1229,6	889,3	18935,0	19024,0	6.5	4.7
	2015	856,6	850,7	16482,0	16766,0	5.2	5.1
	2016*	796,4	795,8	16843,3	17169,9	4.7	4.6

- بيانات أولية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2017، 2013، 2009، 2005.

نلاحظ من الجدول (1) أن الصادرات العربية الإجمالية شهدت خلال الفترة (2000-2008) تحسنا ملحوظ، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة من 259.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 795.8 مليار دولار سنة 2008، و قدرت نسبة الزيادة ب34.4% ، والسبب يعود إلى الزيادة في اسعار النفط العالمية، لتنخفض سنة 2009 إلى بلغت 722.3 مليار دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط والتبعيات السلبية الاقتصادية والمالية، ثم عادت للنمو من جديد بداية سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 ووصلت إلى 1296.6 مليار دولار، وذلك لارتفاع أسعار النفط العالمية، ثم عاودت في الانخفاض من خلال الفترة الممتدة بين 2015-2016 و انخفضت الى 856.6 مليار دولار سنة 2015 محققة نسبة انخفاض بلغت 7% بسبب استمرار الانخفاض في أسعار النفط ، كما نلاحظ أن نسبة تدبدب الصادرات العربية الاجمالية تقاربت مع سنة تذبذب الصادرات العالمية، وفيما يتعلق بالواردات العربية فقد عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة (2000-2016)، وقدرت بـ 149.7 مليار دولار سنة 2000 ووصلت إلى 673.2 مليار دولار سنة 2008 وهذا لارتفاع اسعار استراد النفط الخام بالنسبة للدول العربية المستوردة له، وارتفاع أسعار المواد الغذائية أيضا، لتعود للانخفاض من سنة 2009 وبلغت 594.3 مليار دولار لانخفاض لأسعار استراد النفط، ثم عادت للنمو من جديد بداية سنة 2010 إلى غاية 2014 ووصلت قيمتها 889.7 مليار دولار بسبب عدة عوامل منها السياسات الاقتصادية الهادفة للحد من الاستيراد والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، وارتفاع أسعار النفط العالمية لتعود للانخفاض من جديد خلال الفترة 2015-2016 إذ انخفضت من 889.3 إلى 795.8 مليار دولار سنة 2016، أي بانخفاض بلغت قيمته 6.5% بسبب استمرار الانخفاض في أسعار النفط، كما نلاحظ أن نسبة تدبدب الواردات العربية الاجمالية تقاربت مع نسبة تدبدب الواردات العالمية إذ نلاحظ ارتفاع حصة الواردات العربية في الواردات العالمية، حيث كانت 2.3% سنة 2000 ووصلت إلى 4.6% سنة 2016.

ثانيا: اتجاه التجارة الخارجية العربية

انعكست التطورات الإيجابية في السوق النفطية وتحسن أداء معظم اقتصادات الدول المتقدمة والنامية في زيادة التجارة الاجمالية العربية مع شركاءها التجاريين الرئيسين، والجدول الموالي يوضح اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة الممتدة من (2000-2016).

الجدول رقم (02): اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة (2000-2016) **الوحدة: %**

الدول		الدول العربية	الاتحاد الاوروبي	الولايات المتحدة	آسيا	اليابان	الصين	باقي دول آسيا	باقي دول العالم	العالم
الصادرات العربية الاجمالية	2000	6,2	28,9	11,5	25,7	16,2	3,7	5,8	27,6	%100
	2001	7,3	33,8	11,8	25,6	15,6	3,2	6,8	21,5	%100
	2002	8,5	37,6	11,0	25,3	15,6	3,2	6,8	21,5	%100
	2003	8,4	37,6	11,0	25,3	14,7	3,8	6,8	17,6	%100
	2004	9,0	24,3	12,4	27,3	13,8	4,8	8,7	26,9	%100
	2005	7,9	23,8	11,4	27,5	14,0	5,0	8,5	29,4	%100
	2006	8,5	22,1	11,5	38,4	13,7	5,0	14,3	31,3	%100
	2007	9,8	17,8	10,3	35,1	11,8	5,5	17,8	27,4	%100
	2008	8,9	17,3	10,5	37	12,6	6,7	17,7	26,5	%100
	2009	10,6	18,8	8,7	40,3	12,8	6,7	17,7	26,5	%100
	2010	8,6	15,3	7,7	42,4	10,7	8,1	23,6	26,0	%100
	2011	8,0	12,7	7,7	29,9	9,4	8,3	21,2	32,7	%100
	2012	8,7	13,5	8,1	47,8	10,2	8,6	23,8	26,6	%100
	2013	8,6	13,2	6,8	47,8	10,5	8,1	29,2	23,7	%100
	2014	9,9	12,8	6,5	49,7	11,0	9,0	29,7	21,1	%100
	2015	13,0	13,0	5,1	46,3	8,9	10,5	26,9	22,8	%100
	2016	12,1	12,4	4,7	42,5	6,4	9,9	26,2	28,5	%100
الواردات العربية الاجمالية	2000	10,5	46,5	10,9	16,4	6,4	4,1	5,9	15,7	%100
	2001	10,6	38,1	9,5	17,7	6,0	4,7	7,0	24,0	%100
	2002	11,8	44,9	8,6	18,9	6,3	5,3	7,3	27,3	%100
	2003	11,2	45,9	7,2	19,9	6,0	6,4	7,9	27,5	%100
	2004	12,9	41,7	7,3	21,2	5,3	6,6	9,2	17,0	%100
	2005	13,7	40,3	8,5	21,8	5,0	7,3	9,5	15,7	%100
	2006	13,2	32,3	6,8	24,0	4,0	5,8	14,2	23,9	%100
	2007	11,9	34,3	9,2	31,3	5,7	10,4	15,2	13,3	%100
	2008	12,9	32,2	8,9	29,8	5,3	10,6	13,9	16,1	%100
	2009	12,2	28,9	8,7	33,9	4,4	11,3	18,1	16,3	%100
	2010	11,8	26,3	8,7	32,8	4,5	11,2	17,1	20,4	%100
	2011	12,3	24,7	8,0	34,3	3,8	11,9	18,6	20,7	%100
	2012	13,4	26,5	8,7	33,5	3,9	12,7	17,7	17,0	%100
	2013	13,1	28,2	8,8	33,5	3,3	13,1	17,1	16,4	%100
	2014	13,7	27,9	8,6	38,2	3,6	14,4	20,2	11,6	%100
	2015	13,5	27,4	8,5	36,5	3,4	16,1	17	13,0	%100
	*2016	13,8	28,4	8,7	38,4	3,2	16,5	18,8	10,4	%100

* تقديرات أولية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2017، 2013، 2009، 2005

كما يمكن تشكيل معطيات الجدول على شكل داوائر نسبية لتوضيح اتجاه التجارة العربية الخارجية نحو الشركاء الرئيسين فيما يلي:

الشكل رقم (1): اتجاه التجارة الخارجية للدول للعربية للفترة (2000 -2016)

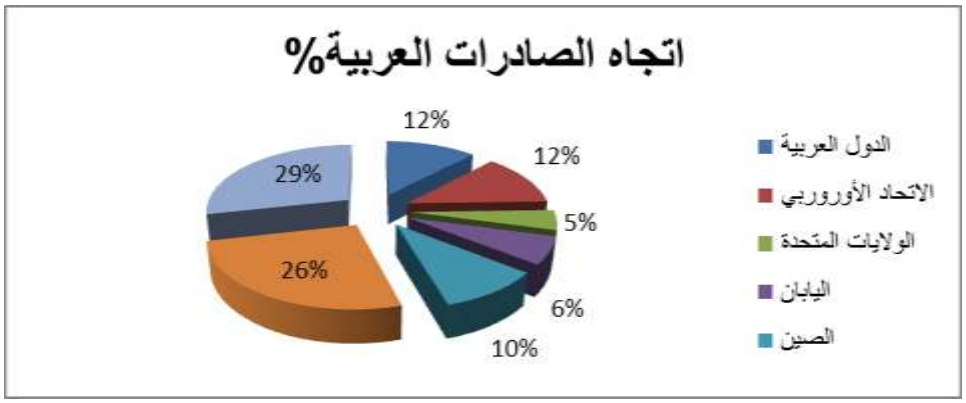

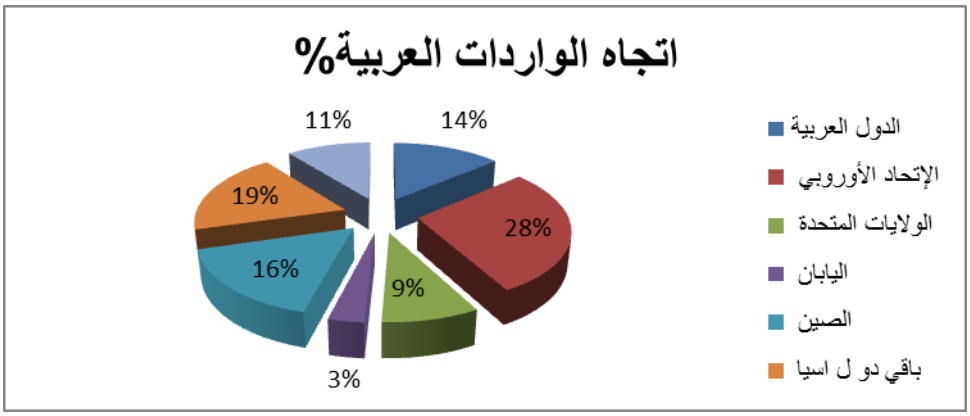

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 2

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن حصص الشركاء التجاريين الرئيسين في الصادرات العربية قد تغيرت بشكل متدبدب، ففي الدول الأسيوية فقد انخفضت حصتها في الصادرات العربية من 46.3% سنة 2015 إلى 42.5% سنة 2016 ، كما أن حصة اليابان انخفضت هي الأخرى من 8.9% سنة 2015 إلى 6.4% سنة 2016 وايضا الصين 10.5% إلى 9.9% من نفس الفترة.

أما فيما يخص الاتحاد الأوروبي امتازت هي الأخرى بالانخفاض، إذ تراجعت حصة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الامريكية من 5.1% إلى 4.7% خلال نفس الفترة، وتراجعت حصة الصادرات البينية العربية من 13.1 % 12.1% في سنتي 2015 و2016 رغم تحسنها في الواردات العربية، و ارتفعت حصة الواردات العربية من الدول الأسيوية بصورة طفيفة من 34.5% إلى 38.4%، حيث حافظت اليابان على حصتها في الواردات العربية بنسبة 3.4%، أما الصين فقد ارتفعت نسبة وارداتها إلى 16.1%، بينما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بلغت حصة وارداتها البينية على التوالي 8.7 % و 28.4 % و 13.8% خلال سنتي 2015 و2016.

ثالثا – الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية: تبين الإحصائيات أن الوقود والمعادن استحوذا على الحصة الأعلى في الصادرات الاجمالية العربية على الرغم من اتجاهها إلى الانخفاض حيث انخفضت مساهمتها في هيل الصادرات السلعية العربية من 62.2% عام2015 إلى 58.7% عام 2016.

وهذا ما نجده في الجدول الموالي والذي يوضح الهيكل السلعي للصادرات والواردات الاجمالية في الفترة (2000-2016).

الجدول رقم (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية للفترة (2000-2016). **الوحدة: %**

الدول		السلع الزراعية	الوقود والمعادن	المصنوعات	المواد الكيماوية	مصنوعات أساسية	الآلات ومعدات النقل	سلع غير مصنفة	العالم
الصادرات العربية الاجمالية	2000	2,9	70,4	15,2	4,8	2,2	3,9	0,6	%100
	2001	3,2	68,2	15,4	6,2	2,4	4,1	0,5	%100
	2002	3,7	67,5	16,2	5,2	2,5	4,2	0,7	%100
	2003	3,5	67,1	16,5	4,9	2,3	4,4	0,8	%100
	2004	3,0	71,0	14,2	4,1	2,6	4,3	0,7	%100
	2005	2,8	74,7	12,8	3,2	2,2	3,6	0,7	%100
	2006	2,4	75,1	11,6	4,0	2,1	4,1	0,7	%100
	2007	2,8	76,9	11,8	6,1	1,1	4,9	1,0	%100
	2008	2,4	77,9	6,0	7,0	1,5	5,0	0,2	%100
	2009	3,1	70,8	16,4	4,4	4,3	4,5	9,6	%100
	2010	3,8	71,9	19,5	6,0	4,4	5,3	4,8	%100
	2011	3,7	73,6	18,0	6,1	4,9	4,7	4,6	%100
	2012	4,9	76,5	15,9	6,0	3,8	3,1	2,7	%100
	2013	5,2	73,7	19,8	7,8	5,8	3,5	1,7	%100
	2014	4,9	69,6	25,1	13,8	4,3	4,5	0,4	%100
	2015	4,7	62,2	29,2	12,4	4,8	5,6	4,0	%100
	2016	7,8	58,7	30,7	10,8	5,8	7,1	2,4	%100
الواردات العربية الاجمالية	2000	13,7	6,0	26,5	7,9	5,1	37,7	3,1	%100
	2001	13,6	5,8	26,5	7,5	4,9	38,7	3,0	%100
	2002	14,2	5,1	26,7	7,7	5,3	37,8	2,5	%100
	2003	13,5	6,5	28,3	8,7	5,9	37,3	2,9	%100
	2004	12,8	5,5	28,6	8,4	5,1	57,3	2,7	%100
	2005	12,2	7,9	27,5	8,2	5,0	36,4	2,8	%100
	2006	11,7	15,2	27,5	8,6	19,8	30,5	8,9	%100
	2007	12,6	15,1	62,3	8,6	14,5	26,6	8,7	%100
	2008	14,1	17,1	60,4	6,2	18,7	26,0	7,0	%100
	2009	17,0	14,8	60,8	7,1	19,0	26,0	7,6	%100
	2010	18,0	13,6	65,3	9,6	16,3	31,2	3,1	%100
	2011	18,7	13,8	64,0	10,1	19,3	28,0	3,5	%100
	2012	19,9	16,1	62,8	9,8	16,5	29,3	1,2	%100
	2013	20,1	16,4	62,7	9,1	17,6	28,6	1,3	%100
	2014	20,8	15,9	60,8	10,6	17,5	26,2	2,1	%100
	2015	19,0	15,0	63,5	8,6	19,1	28,3	2,5	%100
	2016	19,2	13,2	65,9	8,8	18,5	30,5	2,1	%100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2017، 2013، 2009، 2005

ويمكن تلخيص بيانات الجدول رقم (03) في الشكل الوالي:

الشكل رقم (02): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية للفترة (2000-2016).

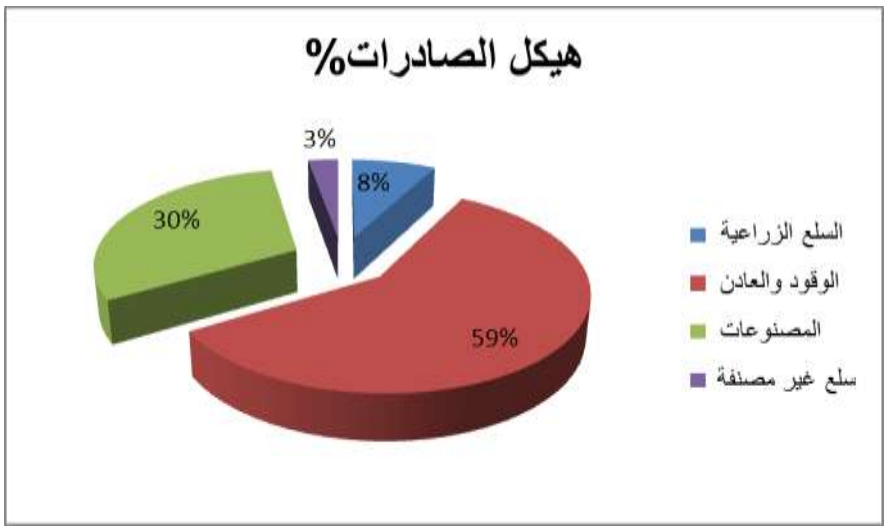

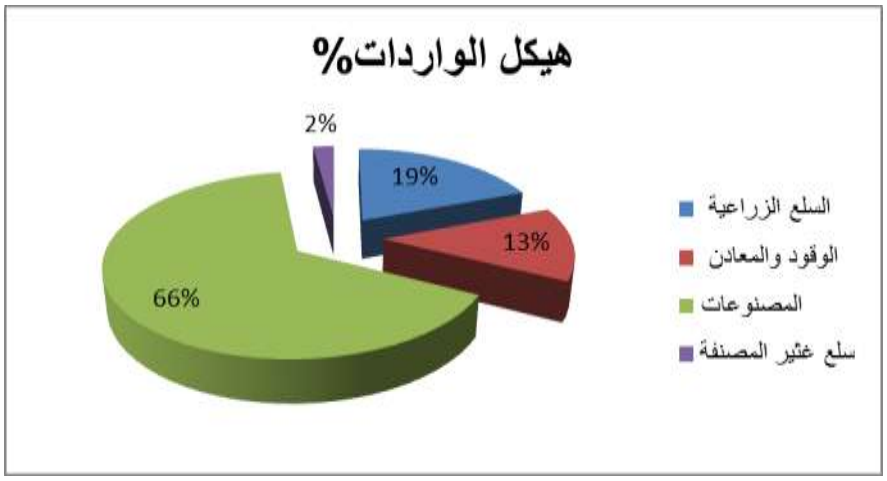

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (03).

نلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل أعلاه أن فئة الوقود والمعادن استحوذت على الحصة الاعلى في الصادرات الاجمالية العربية على الرغم من اتجاهها إلى الانخفاض حيث انخفضت مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية من 62.2% عام 2015 إلى58.7% في عام 2016.

أما حصة المصنوعات فقد استمرت في اتجاهها الصعودي مند 2012 حيث ارتفعت لتبلغ 30.7% عام 2016 مقارنة بنحو24.2% في العام السابق، وعلى مستوى مكون المصنوعات فقد جاءت المواد

الكيماوية كأكبر حصة من المصنوعات بنسبة 10.8% من جملة الصادرات في عام 2016 إذ كان ذلك بانخفاض عن حصتها في عام 2015 التي بلغت نسبتها 7.8% في عام 2016 مقارنة بـ 4.7% في عام 2015.

كما انخفضت حصة الصادرات من السلع غير المصنفة من 4.0% عام 2015 لتبلغ 2.4% في عام 2016.

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الاجمالية العربية تشيلا البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الاولى في الواردات العربية مع حدوث زيادة في حصتها من 63.5% في عام 2015 إلى 65.9% عام 2016.

وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الاول مع تزايد في حصتها من الواردات الاجمالية من 28.3% عام 2015 إلى30.5% عام 2016، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الاساسية واستأثرت بحصة بلغت 18.5% من الواردات الاجمالية عام 2016، وكذلك المواد الكيماوية من 8.6% عام 2015 إلى 8.1% في عام 2016، وبالمقابل انخفضت حصة الوقود والمعادن إلى 13.2% عام 2016 مقارنة بنسبة 15.0% في عام 2015، وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد ارتفعت حصتها بشكل طفيف من 14.0% عام 2015 إلى 19.2% في عام 2016، الملحق (3/1) الشكل (3)

المطلب الثاني: أداء التجارة العربية البينية

تعد التجارة العربية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى آداها ومساهمتها في التجارة العربية الاجمالية وتطور هيكلها السلعي.

أولا: أداء التجارة البينية

يوضح الجدول التالي أداء التجارة البينية العربية للفترة (2000-2016):

جدول رقم (04): أداء التجارة البينية العربية للفترة (2000-2016)

مليار دولار

الدول		متوسط التجارة البينية العربية	الصادرات البينية العربية	الواردات البينية العربية
القيمة (مليار دولار أمريكي)	2000	31,4	16,3	15,0
	2001	33,5	17,8	15,7
	2002	39,6	21,4	18,2
	2003	45,5	25,0	20,5
	2004	64,5	34,7	29,8
	2005	44,3	44,1	44,5
	2006	54,0	55,4	52,5
	2007	63,1	64,8	61,5
	2008	82,5	86,5	78,2
	2009	71,1	74,7	67,5
	2010	77,4	77,7	77,2
	2011	93,9	95,3	92,4
	2012	111,2	111,7	110,6
	2013	119,3	117,1	121,5
	2014	121,2	120,7	121,8
	2015	110,9	106,9	114,8
	2016	102,9	96,1	109,8
معدل التغير السنوي %	2000	15,9	16,3	15,5
	2001	6,8	8,8	20,2
	2002	18,2	20,2	15,9
	2003	15,5	21,2	9,1
	2004	36,3	36,1	36,6
	2005	25,8	21,8	30,8
	2006	21,8	25,8	17,8
	2007	16,8	12,8	20,6
	2008	22,5	22,9	22,2
	2009	19,6	19,7	19,5
	2010	3,7	1,2	6,5
	2011	19,6	22,1	17,1
	2012	9,0	7,6	10,6
	2013	7,3	4,8	9,8
	2014	1,6	3,0	0,3
	2015	8,5	11,4	5,8
	*2016	7,2	10,1	4,4

- * بيانات اولية

- متوسط التجارة العربية: (الصادرات البينية + الواردات البينية)/2

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2017، 2013، 2009، 2005

نلاحظ من خلال الجدول (04) ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية عام 2008 حيث بلغت حوالي82,5 مليار دولار وبزيادة نسبتها 22.9% عن سنة 2015، كما بلغت قيمة الواردات البينية حوالي 78.2 مليار دولار وبزيادة سنوية نسبتها 22.2% ذلك مقارنة بالأعوام الماضية حيث لاحظنا ان قيمة التجارة العربية البينية في ارتفاع مستمر خلال السنوات الماضية من 2000 إلى 2004، حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 36.3% لتصل إلى حوالي 64.5 مليار دولار وتعتبر نسبة الزيادة لعام 2008 أقل متوسط من متوسط الزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة 2004-2007 والتي قدرت بنسبة 25.8%، وارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 22.9% لتبلغ 86.8 مليار دولار في نهاية عام 2008، في حين ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 22.2% لتصل إلى 78.2 مليار دولار سنة 2008.

نلاحظ أيضا أن عام 2016 شهد تواصل تأثر أداء التجارة السلعية البينية ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة مقارنة بالأعوام السابقة، والتي كانت فيها أسعار النفط العالمية قليلة الانخفاض ،إضافة للتطورات الداخلية ببعض دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية.

وكمحصلة لذلك انخفضت قيمة التجارة البينية [1] العربية خلال العام 2016 بنسبة بلغت حوالي 7.2% وبلغت حوالي 102.9 مليار دولار مقارنة مع نحو 110.9 مليار دولار مسجلة خلال عام 2015، ويرجع ذلك إلى تراجع الصادرات البينية بنحو 10.1% لتصل إلى نحو 96.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 106.9 مليار دولار خلال العام 2015، وتراجعت أيضا الواردات البينية بنحو 4.4% لتبلغ حوالي 109 مليار دولار خلال عام 2016.

وفيما يتعلق بالدول فرادى، تراجعت قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية خلال عام 2016 في ستة عشر دولة بنسب تراوحت بين 2.9% في القمر، وحوالي39.6% في قطر، فقد سجلت كل من ليبيا والجزائر والعراق انخفاض في صادراتها البينية والتي بلغت نسبتها حوالي 39.2% و 24.6% و21.3% على الترتيب.

كما تراجعت الصادرات البينية في كل من القمر، البحرين، السعودية، مصر، الإمارات، الصومال، جيبوتي، تونس، الاردن، لبنان ، اليمن وعمان بمعدلات تراوحت بين 2.9% و 20.4% خلال عام 2016 مقارنة بعام 2008، والتي سجلت هذه الدول زيادة في قيمة صادراتها البينية والتي نسبتها 105.1 وقيمة 867.7 مليون دولار.

[1] – تم احتساب قيم التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية: (الصادرات +الواردات)/2

بينما في عام 2016 ارتفعت الصادرات البينية لكل من موريتانيا، المغرب، الكويت والسودان بنسب تفاوتت بين نحو 3.4% و17.5% مقارنة بالعام الماضي.

وفيما يخص الواردات السلعية البينية انخفضت الواردات البينية في ستة عشر دولة عربية خلال عام 2016 بمعدلات تراوحت بين 2% في الكويت و 51.9% في اليمن، هذا بينما زادت الواردات البينية في كل من السودان، قطر، الإمارات لبنان بنسب تراوحت بين حوالي 3.8% و 22.1% مقارنة بالأعوام السابقة ففي عام 2008 سجلت كل من تونس أعلى زيادة في وارداتها البينية والتي بلغت 74.6% و قيمة 2.71 مليار دولار مقارنة مع قيمة 1.55 مليار في العام السابق.

كل هذا التراجع أثر على التجارة العربية البينية بسبب بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، اضافة للتطورات الداخلية ببعض دول المنطقة.

ثانيا: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الاجمالية

الجدول رقم(05) : مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية:

الوحدة: %

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.6	8.4	8.7	9.7	13.0
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.6	13.6	13.6	13.5	13.5

- بيانات أولية
- المصدر: الملحق (1)

الشكل رقم (03) : مساهمة التجارة البينية في التجارة الاجمالية.

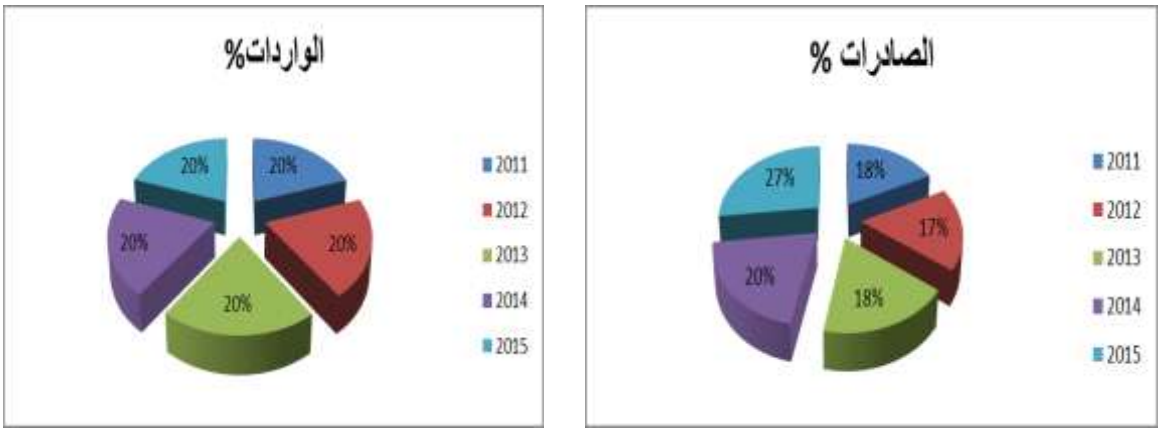

المصدر: من اعداء الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 05.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي للصادرات العربية قد ارتفعت من 9.7% عام 2014 لتصل 13.5% عام 2015، و هذا راجع إلى الانخفاض الذي عرفته قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية و انخفاض الأسعار العالمية للنفط، و الذي فاق نسبة التراجع في قيمة الصادرات البينية الإجمالية العربية، أما فيما يخص حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية خلال عام 2015 فقد بقت ثابتة مقارنة بعام 2014 و التي كانت نسبتها 13.5 %.

و فيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية فرادى. عرف عام 2015 تحقيق الصادرات البينية 12 دولة عربية نسبة مساهمة في الصادرات الإجمالي ة للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية و التي كانت نسبتها 13.0 %، إذ كانت الصومال قد حققت أعلى نسبة مساهمة قد بلغت 98.7 %، بينما حققت قطر أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 13.2 %، أما فيما يتعلق بالدول الأكثر تكاملا مع التجارة البينية العربية نجد أن كل من مصر، السودان، لبنان، الأردن أن حصة صادراتها البينية إلى إجمالي الصادرات قد تحسنت لتصل إلى 43.5 % و 54.4% و 57.9% على التوالي خلال عام 2015، أما الأردن فقد شهدت صادراتها تراجع طفيف بلغ 51 % كما شهدت حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي صادراتها تحسن خلال عام 2015 لتصل 16.2 % أما الصادرات البينية لكل من الإمارات، تونس، الجزائر، العراق، قطر و القمر و الكويت و ليبيا و المغرب، موريتانيا قد حققت حصص منخفضة من إجمالي صادراتها، الملحق (6/1).

ثالثا: الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية إلى زيادة الاهمية بالنسبة للمصنوعات في مكونات الصادرات العربية البينية ،والجدول الاتي يمثل الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة (2006-2016).

الجدول رقم (06) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية للفترة (2006-2016) **الوحدة: %**

الدول		السلع الزراعية	الوقود والمعادن	المصنوعات	المواد الكيماوية	مصنوعات أساسية	الآلات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة	سلع غير مصنفة	العالم
الصادرات العربية البينية (%)	2006	13,7	35,4	47,9	9,7	16,6	15,4	6,1	3,0	%100
	2007	15,7	22,7	58,4	12,3	19,0	19,9	7,3	3,2	%100
	2008	15,2	27,3	54,2	10,8	20,5	17,2	5,8	3,3	%100
	2009	22,9	22,2	49,0	11,2	18,7	13,7	5,3	6,3	%100
	2010	21,9	23,3	48,5	11,5	16,1	12,6	8,3	6,3	%100
	2011	21,7	23,9	49,1	11,1	16,5	13,2	8,4	5,5	%100
	2012	18,9	27,1	47,3	12,0	18,1	10,0	7,2	6,7	%100
	2013	20,9	26,2	46,2	10,1	16,3	4,9	14,9	6,7	%100
	2014	22,1	21,2	50,7	12,4	19,4	6,3	12,6	5,8	%100
	2015	20,3	18,2	55,0	15,1	18,4	8,0	13,5	6,0	%100
	2016	19,8	15,9	59,6	18,3	17,9	10,5	12,9	4,9	%100
الواردات العربية البينية (%)	2006	20,7	16,8	57,5	16,1	20,1	15,6	5,8	5,0	%100
	2007	14,2	16,6	61,2	18,1	18,4	18,8	5,9	3,0	%100
	2008	18,0	24,7	54,3	14,4	14,7	17,5	5,4	2,9	%100
	2009	23,2	22,9	50,0	14,3	17,5	11,7	6,5	3,9	%100
	2010	20,9	26,8	47,0	14,2	15,9	9,5	7,3	5,3	%100
	2011	20,6	26,9	47,3	15,9	17,0	10,1	4,3	4,8	%100
	2012	15,7	35,3	44,1	13,6	17,4	10,0	3,1	4,9	%100
	2013	16,1	35,1	44,3	12,8	15,6	10,5	5,4	4,1	%100
	2014	18,6	33,9	43,3	13,4	19,1	7,0	3,8	4,2	%100
	2015	17,5	28,9	46,5	14,7	17,3	8,8	5,7	7,3	%100
	2016	21,2	24,9	46,1	12,4	17,5	10,3	5,9	8,6	%100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017، 2013، 2011، الملحق رقم (02)

والشكل التالي يعكس بيانات الجدول:

الشكل رقم (04) : الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

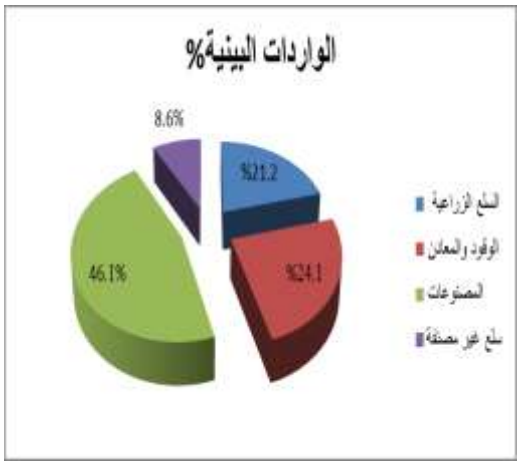

المصدر : من اعداء الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 06.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) و الشكل أعلاه أن الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية، استمر في الانخفاض في خلال عام 2016 مؤديا إلى انخفاض حصة كل من الوقود المعدني و المعادن الأخرى و كدا السلع الزراعية، هدا في حين زادت حصة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية، وذلك تماشيا مع بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، و خلال عام 2016 تراجعت حصة مجموعة الوقود المعدني و المعادن الأخرى في الصادرات البينية لتبلغ حوالي 15.9 % مقابل حصة قدرها 18.2% خلال العام السابق، كما تراجع نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من مستوى 20.3 % محققة خلال عام 2015 لتبلغ19.8 % خلال عام 2016، أما مجموعة المصنوعات فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية، حيث ارتفعت لتحقق مستوى 59.6 % خلال عام 2016، مقابل حصة قدرها 55 % مسجلة خلال عام 2015، الشكل (04).

وفيما يخص المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيميائية و الآلات و معدات النقل في الصادرات البينية العربية خلال عام 2016.

بينما انخفض نصيب مجموعة المصنوعات الأساسية في الصادرات العربية البينية خلال عام 2016 لتسجل نحو 17.9 % و ذلك بالمقارنة مع مستوى 18.4% محقق خلال عام 2015.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية فإنه من المعرف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن و التأمين و لهذا فمن الناحية النظرية فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب و أساليب التسجيل و التصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية، و بالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

المطلب الثالث :أداء التجارة العربية للتجمعات العربية الكبرى

يوضح الشكل التالي أداء التجارة العربية للتجمعات العربية الكبرى خلال الفترة (2012- 2016):

جدول رقم (07): أداء التجارة العربية للتجمعات العربية الكبرى خلال الفترة (2012- 2016):

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار امريكي)										
	قيمة الصادرات البينية						قيمة الواردات (دولار امريكي)				
	2012	2013	2014	2015	2016	معدل تغير الصادرات 2016	معدل تغير الواردات 2016	2012	2013	2014	2015	2016
منطقة التجارة الحرة العربية	109,56	110,51	118,46	105,51	93,77	%11,1	1,5%	14,42	111,31	118,35	118,53	108,53
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	55,16	57,506	61,10	57,56	55,91	%8,1	%13,7	42,88	45,67	51,36	52,55	59,74
اتحاد دول المغرب العربي	4,082	4,345	5,053	4,024	2,9624	%26,4	%6,4	3,543	3,785	4,368	2,856	2,674
دول اتفاقية الاغادير	2,144	2,274	1,967	1,883	1,732	%8	%18,6	2,577	2,750	2,109	2,151	1,751
	المساهمة في اجمالي الصادرات (%)							المساهمة في اجمالي الواردات (%)				
منطقة التجارة الحرة العربية	8,3	8,5	9,5	12,3	15,5			12,9	13,0	13,2	12,7	13,5
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	5,5	5,6	6,2	5,8	7,7			0,2	0,1	0,0	0,0	0,0
اتحاد دول المغرب العربي	2,5	3,1	4,2	3,5	2,6			2,6	2,6	2,9	2,3	2,2
دول اتفاقية الأغادير	2,8	3,0	3,6	1,7	1,4			1,6	1,7	1,3	1,5	1,2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

ويمكن التعبير عن بيانات الجدول بالشكل الموالي:

الشكل رقم (5): التجارة العربية للتجمعات العربية الكبرى

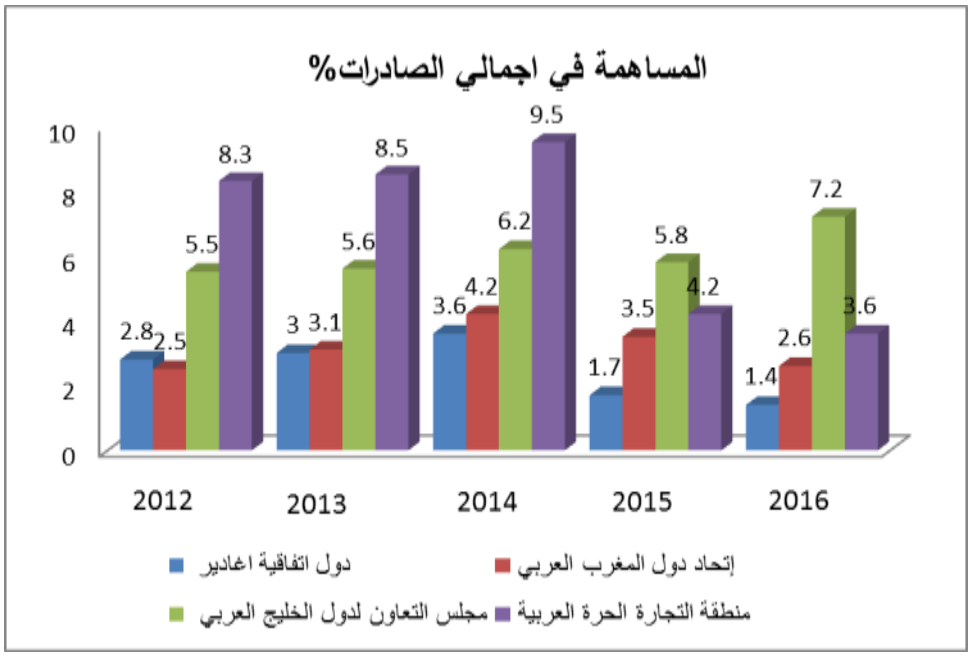

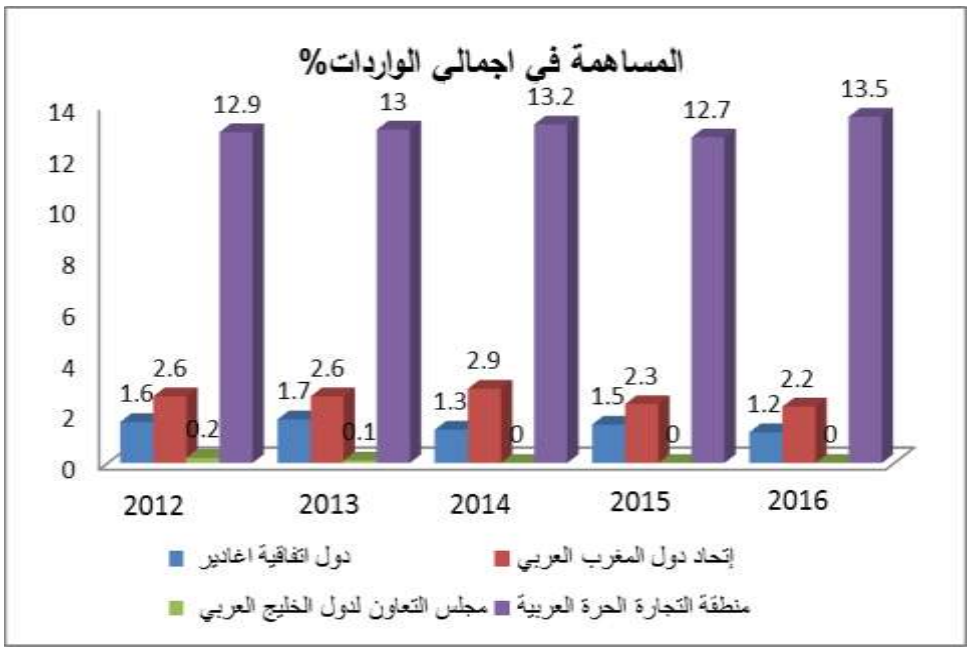

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (07).

من خلال الجدول (07) والشكل أعلاه يلاحظ تراجع الصادرات البينية خلال عام 2016، حيث انخفضت صادرات منطقة التجارة الحرة والعربية بنحو 11.1% وأيضا مجلس التعاون لدول الخليج العربي بنسبة 8.1 %، كما انخفضت الصادرات البينية لمجموعة دول اتفاقية أغادير بنحو 8 %، أما فيما يخص اتحاد دول المغرب العربي فقد أخذت أكبر نسبة انخفاض بلغت 26.4 %، أما فيما يخص المساهمة في إجمالي الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات فقد زادت خلال عام 2016 حصة الصادرات البينية لكل من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بـ 15.5 % ودول مجلس التعاون الخليجي بـ 7.7 %، في حين تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول المغرب العربي بـ 2.6 % ودول اتفاقية أغادير ب 1.4 % خلال عام 2016.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فإن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر، ثم يتبعها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهما دولا تتصف اقتصادياتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية، أما فيما يخص الواردات العربية الإجمالية فقد انخفضت هي الأخرى، إذ نجد أن واردات منطقة التجارة الحرة العربية قد انخفضت بنسبة كبيرة وصلت 108.534 مليون دولار سنة 2016، بدل ما كانت 118.534 مليون دولار سنة 2015، وكذا اتفاقية أغادير ب 1.75مليون دولار سنة 2016، أما فيما يخص دول إتحاد المغرب العربي فلم تتغير وبقيت عند 2.674 مليون دولار، أما دول مجلس التعاون الخليج العربي فقد عرفت زيادة من 52.557 مليون دولار عام 2015 إلى 59.748 مليون دولار عام 2016.

خلاصة الفصل:

تتخذ التجارة العربية في التجارة الإجمالية نسبة ضعيفة جد نظرا للمكانة الضعيفة لاقتصاديات الدول العربية أمام الاقتصاد العالمي وكذا مختلف العوامل التي تعيق العمل العربي المشترك، ورغم تفعيل مسار التجارة العربية البينية في اطار العمل العربي المشترك، الا أن هذه الاخيرة تطورت بشكل ملحوظ وهذا من حيث الكم، أما من حيث الهيكل السلعي لم تتغير، كما أن نسبة التجارة العربية البينية الى إجمالي التجارة العربية لم تتجاوز 13% وبالتالي تبقى ضعيفة بالنظر للإمكانيات التي تتوفر عليها أغلب الدول العربية، مما يستدعي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتفعيلها.

الفصل الثالث

تحديات وآفاق تطوير التجارة العربية البينية

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، كونها تدعم التوسع في اكتساب أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات، وتشبع الرغبات الاستهلاكية المتزايدة للسكان، والدول العربية مثل بقية دول العالم إدراكا منها لأهمية التبادل التجاري في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي، عملت منذ الخمسينات على إبرام عدة اتفاقيات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية فيما بينها لزيادة حجم التجارة البينية.

وأما الظروف الدولية والإقليمية الحالية وما يواجه تنمية التجارة العربية البينية من معوقات أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتخذ الخطوات اللازمة لأجل تنميتها ورفع مستواها، من خلال تنفيذ كل ما من شأنه أن يعمل على ذلك.

من أجل معرفة تحديات وآفاق التجارة العربية البينية ومدى أهميتها في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تم تقسيم هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تحديات التجارة العربية البينية.

المبحث الثاني: آفاق تطوير التجارة العربية البينية.

المبحث الأول: تحديات التجارة العربية البينية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى معوقات تنمية التجارة العربية البينية،والعوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية:

المطلب الأول: معوقات تنمية التجارة العربية البينية

تعود أسباب انخفاض التجارة العربية البينية إلى عدة عوامل سياسية، اقتصادية، هيكلية، جغرافية.....إلخ التي أثرت بشكل كبير على حجم التجارة العربية البينية، إذ أن الدول العربية تتميز بطابع خاص من العوائق سواء الاقتصادية، السياسية، ومن الصعوبة تغييرها، ويمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل فيما يلي:

أولا: الأسباب السياسية

لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة في العالم وتبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية والاقتصادية ويمكن تفصيل الآثار السياسية على التجارة العربية البينية في النقاط التالية:

1-تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهيمن فيها القطاع الخاص، بينما البعض الآخر يهيمن فيها القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري، وبالإضافة غلى ذلك فإن القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.

2-ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي، واتفاقيات اقتصادية وتجارية ومشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات والمنح والقروض مع دول مختلفة، جعل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية.

3-تتميز معظم الدول العربية بصغر اقتصادها ويحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الاقتصادية فيها، ونظرا لن الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى تعارض مصالح القطاع الخاص في الدول العربية فقد ثبط هذا الأمر من عزيمة تطور التجارة والتبادل التجاري بين الدول العربية.

4-مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة الأفراد ورؤوس الموال فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الموال في معظم الدول العربية.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

وترتبط الأسباب الاقتصادية لعدم نمو التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب بالقيود النقدية والمالية التي تفر منها الدول العربية، إضافة إلى الهيكل الاقتصادي للدول والسياسات التي تتبنها، ويمكن تفصيلها كالتالي:

1-**القيود غير الجمركية:**

تمثل القيود الغير جمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تنفيذ أهداف المنظمة تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى وتشمل هذه القيود ما يلي:

أ-القيود الفنية: وهي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تنظيمها مثل وضع العلاقات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات تضارب نتائج المختبرات، فرض معايير ومواصفات مغيرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق، وتسدد في الاشتراطات الصحية والبيئية، والمبالغة في أساليب الكشف وارتفاع كلفة التحاليل، وطول الوقت اللازم لإصدار شهادات المطابقة وتصديقها....إلخ.

ب-القيود الإدارية: وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثبيت الجمركية واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وتقليصها عدد الجهات التي تعاني السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها، وتحسين المنافذ الجمركية، وعلى صعيد إجراءات العبور اعتماد الختام الجمركية وإلغاء نظام الترفيق والقوافل.

جـ-القيود النقدية: إن بعض الدول العربية مازال لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي وتشدد في إجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد مما يتطلب إزالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة لاسيما الرقابة الصارمة على نعت وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف.

د-القيود المالية: هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة، علما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الخيرة في أيلول 2003 قد توصل إلى الآتي (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 في

2002/02/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأة من قبل السفارات والقنصليات العامة وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات.

هـ-القيود الكمية: وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استراد، وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان[1].

2-مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية:

إن فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ المثل لبرنامج منظمة التجارة الحرة العربية ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية، ورسوم إحصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة، بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامة كرسوم بيطرت ورسوم المرور على الطرق، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها.

الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم وإلغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية، أو دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسرت عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3-المغالات في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية

تواجه منطقة التجارة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالات في طلبات الاستثناءات من التخفيضات الجمركية والتي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة في المنظمة، وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواءمة أوضاعها الاجتماعية، وقد اتبعت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 2020/09/16.

---

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 236- 238

وأكد مجلس الجامعة في مجلسه الرابعة عشر عن عدم منح لأية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حاليا إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مسددة انسجاما مع نص المادة (15) من اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء ويمهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم لاحقا.

4-عدم تفصيل آلية تسوية النزاعات:

تعتبر آلية تسوية النزاعات من الأدوات الضرورية لعمل من منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء والذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها في القطاع الخاص ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في المنظمة يساعد في سرعة البث في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية لضرر، ولقد نصت المادة الثالثة عشر من اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ بين أطراف الاتفاقية[1].

5-ضعف بعض المقومات وقواعد المنشئة:

فيما يخص بعض المقومات نجد في مقدمتها وسائل النقل البري والبحري والاتصالات، خاصة إذا علما أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة ومتدنية، وهذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا[2].

أما قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية احد المرتكزات الأساسية لمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنظمة للسلع العربية، كما وأنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأة التراكمي ويقم حاليا العمل بقواعد نشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي (القيمة المضاعفة) وحددت أسلوب احتساب القيمة المضافة، وذلك لحين استكمال قواعد

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 239، 240.

[2]- أمال عبد الرحمن زيدان، **تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ضل احكام المنظمة العالمية للتجارة**، دار شنات للنشر المحلية الكبرى، 2008، ص 140.

المنشأ التفصيلية وينكر أن قواعد المنشأة العربية العامة لأغراض تعليق اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت نسبة 40 % كقيمة مضافة للسلع المنتجة عربيا.

6-تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

إن تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية بين الدول العربية أدى إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، وقد أدى تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية فيها إلى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصدير مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم.

7-القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية:

هناك إشكاليات أخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي تستضعفها منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى لتقسمها مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئة وغيرها، وثمة تساؤل حول ما إذا كانت المنظمة ستتلزم نفسها بقواعد ايزو أو قواعد منظمة التجارة العالمية أو قواعد الاتحاد الأوربي، خاصة بعد أن بدأ العديد من بين الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة[1].

المطلب الثاني: العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية

إن توسيع وتطوير التجارة العربية البينية هو أن تقوم بدورها لمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار، وذلك من خلال إجراءات وتدابير جماعية مختلفة، مع ضرورة الإحاطة بأهم الوسائل للرفع من مستوى التبادل التجاري البين على النحو التالي:

-**تطوير الهياكل الإنتاجية:** على الرغم من التحولات الجذرية التي عرفتها الهياكل الإنتاجية للدول العربية، وذلك خلال العقود الأخيرة، والتي أسفرت على إنتاج مجموعة من السلع المصنعة والنصف مصنعة، إلا أن دخولها الأسواق العربية كان محدودا، والسبب في ذلك يعود إلى العراقيل التي وضعتها الجهات المسؤولة عن إنسياب السلع والخدمات من وإلى الدول العربية، أو لأن هذه السلع ليست مطلوبة، ومن هنا يستوجب على المنتجين في الدول العربية دراسة كل المتطلبات للسوق الاستهلاكي العربي، وكذلك تطوير أساليب الإنتاج باستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

[1]-احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 241، 242.

-**تطوير آليات التمويل:** وهذا من خلال تنشيط الدور الفعال لمؤسسات التمويل القطرية العربية والمشتركة مثل صندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك من اجل الاستفادة من رؤوس الموال المهاجرة، وكذا تحقيق ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في استنزاف ثروات المجتمع العربي، والتي بلغت حوالي 156 مليار دولار سنة 2008، وأعباء خدمة الدين التي وصلت بدورها 17 مليار دولار، ومن هنا نجد انه بإمكان الدول العربية مساعدة هذه المؤسسات المالية من اجل أن تتخلص من مديونيتها وتتجه نحو تنمية اقتصادياتها.

-**إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة العربية البنية:** وهي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العراقيل التي تعيق المبادلات التجارية في المراكز الحدودية والجمركية سيضعف أكثر سرعة إنجاز المعاملات، وذلك يرفع حجم المبادلات التجارية[1].

-**الاستغلال المثل للموارد الطبيعية:** بدلا من تصدير المواد العربية الولية في صورتها الطبيعية إلى الدول المتقدمة بأسعار متدنية، فإنه يستحسن إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل هذه المواد أفضل من استيرادها من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة.

-**إحداث تكامل صناعي وزراعي:** يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات أخرى في مناطق حرة عربية أو خارج المناطق الحرة، إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية، وكذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي بدوره يتطلب صياغة سياسية زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الاحتياجات التنموية الفعلية.

-**تحرير التجارة الثنائية:** مع أنها في الحقيقة معوقا للنمو الشامل للتجارة العربية البينية إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن معظم هذا النشاط شمل تبادل إعفاءاتجمركية تفضيلية وفقا لقوائم سلعية ملحقة ملحة بها وقد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني.

-دعم استخدام تطبيقات التجارة الالكترونية في المؤسسات وحتى المشاريع الصغيرة، والمتوسطة يساعد ذلك على استمراريتها ويعزز من قدرتها التنافسية أمام الشركات العالمية الكبرى، وأيضا الاهتمام بتوفير البنية التحتية المتكاملة من حيث المعدات وبرمجيات وتقنيات الاتصال والربط الشبكي، بالإضافة إلى الخدمات التي تتضمن وسائل الدفع التي تحتاجها معاملات التجارة الالكترونية.

---

[1]-محمد عبد الرشيد علي، **العوامل الرئيسية المحددة للنمو التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص 224-227.

*العمل على تطوير النظم واللوائح والقوانين المنظمة لنشاط الدخل البيني، خاصة في المناطق التي يكون مستوى أداء النقل فيها ضعيفا، وذلك من خلال إعادة صياغتها، وهذا حتى تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، لن هذه التنظيم واللوائح والقوانين هدفها تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك القضاء على المعوقات التي تقف أمام تنمية نشاط النقل البيني.

*تطوير وتحديث نظم الحكم السياسية وجعلها تستجيب للمتطلبات التي يمكن ا نرتفع من مستوى التبادل التجاري البيني، حيث أنه من بين متطلبات التكامل العربي هي القرارات السياسية التي تتخذ عادة لحماية كل ما هو قطري، بدل اتخاذ قرارات تساهم في تفعيل المسار العربي القومي المشترك.

*خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الصناعية والزراعية، حيث تختص مجالات التسويق المحلي أو التسويق الاستراتيجي والتصدير، وذلك مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات وتشجيعها في أداءها لهذه المهام، وذلك بمنحها كل التسهيلات اللازمة لتعزيز النشطة التسويقية، وهذا وفقا للأساليب الفنية الحديثة والمتطورة، والتي يستحق منها تشجيع للتجارة العربية البينية، إضافة إلى تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق.

*إقامة أسواق حرة بين البلدان العربية، وذلك بالتنسيق مع الجامعة العربية والتي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني العربي.

*تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التجارة، وذلك بتوفير البيئة الملائمة لأداء أعماله بالتركيز على قوانين الاستثمار وجعلها متجانسة في كل الدول العربية، وبصفة خاصة إرجاء الثقة في هذا القطاع وذلك لما له من قدرة على تحسين مستوى وحجم التجارة العربية البينية.

-إنشاء نظام معلومات قوي هذا بدوره يسهل تبادل البيانات وكذلك المعلومات للتعرف على مسار التبادل التجاري البيني، فإذا كان السبيل نحو التنمية التبادل التجاري العربي يعد من القضايا المطروحة منذ سنين عديدة، فإن توفير الوسائل المناسبة للرفع منه أضحى يعد من الضرورات، وذلك بالنظر إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، ولهذا تفعيل التبادل التجاري بين الدول العربية يعتبر بداية الطريقة لإقامة تكامل اقتصادي عربي[1].

[1]-علي أشتان بالمدادحة، **المناطق الحرة المشتركة ودورها في تقرير التكامل الاقتصادي العربي**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص 798.

المبحث الثاني: آفاق تطوير التجارة العربية البينية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى استراتيجية تطوير التجارة العربية البينية حتي تصبح ذات حصة مقبولة في اجمالي التجارة العربية.

المطلب الأول:مبررات تطوير التجارة العربية البينية:

إن اهتمام الدول العربية لتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من اجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية حيث أن توسيع التبادل التجاري ينشط القطاع الإنتاجي، وكذلك التصدير باعتبارها احد المحركات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وفي هذا السياق يمكن تقييم المبررات في تطوير التجارة البينية العربية إلى مبررات ودوافع داخلية وخارجية.

أولا: الدوافع الداخلية

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي وتتمثل فيما يلي:

1-ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

2-مشكلة المن الغذائي والتي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأكثرها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية، فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسما مشتركا بينها، ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع استراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة[1].

3-الضغوط السكانية: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2016 بحوالي 400 مليون نسمة مقارنة بحوالي 390 مليون نسبة في نهاية العام 2015 ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 2015 و 2016 حوالي 2.4 %.

[1]-العالية الشرع، **أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص 165.

يعود هذا الارتفاع في الدول العربية، بشكل سياسي إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم الدول العربية بالإضافة غلى التأثير الايجابي لتحسين الخدمات الصحية والمستويات المعيشية[2].

4-تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من الزراعة الصناعة، التجارة، السياحة الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة وصلت إلى أعلى مستوى في كل المجالات ومن هذا يجب من الدول العربية الوقوف كدولة واحدة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والغربية التي تحاول تقسين الوطن العربي والسيطرة عليه.

5-يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية غلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية نستخلص تكاملا متميزا بين أسواق السلع وأسواق رأس المال.

6-التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة حوالي 207.1 مليار دولار في نهاية عام 2015 إلى حوالي 232.3 دولار في نهاية 2016، وكذلك خدمة هذه الديون والتي كانت تبلغ في عام 2015 حوالي 16.7 مليار دولار وبلغت نحو 18.7 مليار دولار في نهاية عام 2016، وفي الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية، وكذا توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية[1].

ثانيا: الدوافع الخارجية

وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1-واقع النظام الدولي الجديد: ويقصد به مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة[2]، ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية والتي تتجلى في هشاشة الهيكل

---

[2]-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 40.

[1]-العاليةالشرع،مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي الجديد وآفاقه المستقبلية**، بعد أحداث 11 سبتمبر، د ط، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 16.

الاقتصادي القائم والقومي النقدية الحادة التي أدت غلى تضخم كبير وعدم تنظيم أسواق المواد الولية (أسواق الطاقة–النفط) وانعكاسها على التنمية[1] وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا.

–**بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية:** لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فإن المنظمة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي في المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأول معه[2].

–**توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات:** إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم اجمع، وهذا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح بعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسلسلة إليها، أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية[3].

–**تعاظم دور الكيان اليهودي في المنظمة العربية:** لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنظمة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلف وضعفا أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة

---

[1]–عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية** جامعة الجزائر، الجزء 35، رقم 2، 1947، ص 441–451.

[2]–عبد الناصر الزيوي، **نموذج لتكتل اقتصادي عربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**، الأردن، 20–22 سبتمبر 2004، ص 541.

[3]–صلاح الدين السيسي، **الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم**، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 28.

عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تجابه بها هذا الخصم محليا أو دوليا .

-**القوانين الجائزة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:** تسعى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومن قبلها GATT وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك من خلال قوانينهم وأنظمتهم الجائرة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية، وذلك بإلزام الدول النامية ومنها العربية للقبول بشروطها التمييزية، بحيث انه لا وجد لمؤشرات إيجابية تدل على أن هذه القوانين ستحقق من القيود الحمائية بالنظر إلى استمرار تلك الدول المتقدمة بسياسات الدعم والإغراق، خاصة للسلع الزراعية التي تمتلك فيها مميزات نسبية مرتفعة، ومن هنا استوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجنيد لها، وذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني وهذا من اجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي[1].

-**الأزمات العالمية الحادة:** يكاد يختنق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على المستوى العالمي، ما أعطى الرأسمالية أبعاد مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية جمعاء[2]، في ظل ذلك تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية ومالية حادة في القرن العشرين والحادي والعشرين أهمهاأزمة الكساد الكبير في الثلاثينات وأزمة انهيار بروكن ودور الأزمة الآسيوية، وأخيراأزمة الرهن العقاري والتي ظهرت حديثا سنة 2008، وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية، حيث اقتصاديات الدول العربية تأثرت بها، ذلك أنها ساهمت في انخفاض أسعار النفط والذي كانت لنتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكلية في كثير من الدول المصدرة للبترول، المر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني.

---

[1]-نسيمة أوكيل، رشيد بوكساني، **دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة الأغواط، الجزائر، 17-14 افريل، 2007، ص 301.

[2]-سمير أمين، فرانسوا اوتار، **مناهضة العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 269.

المطلب الثاني: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي، ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام، كان إلزاما على الدول العربية ان تعمل على تنميتها وتطويرها، ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتحقيق العوائق التي تواجهها.

أولا: ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة

أصبح إحياء السوق العربية المشتركة يمثل طوق النجاة لانتشال الاقتصاديات العربية من التنافس غلى التنسيق والتكامل ومن الضعف إلى القوة، ومن التبعية إلى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء اقتصاد عربي موحد وقادر على تلبية احتياجات وطموحات الأمة العربية وحقها في حياة كريمة وأفضل، فرغم المدة الطويلة التي مرت على إنشاء أول تكتل اقتصادي عربي (جامعة الدول العربية سنة 1945، والتي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون الاقتصادي العربي بقي محددا ولم يشهد تطورا يذكر الأمر الذي يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل على أسس جديدة بالإسراع نحو إقامة سوق عربية مشتركة إذا كلما تأخر الوضع كلما اتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة التكتلات العالمية الكبرى.

ومن خلال فترة إقامة السوق العربية المشتركة يجب أن يؤخذ في الحسبان مسألة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالانتقال إلى الاتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنظمة غلى المنظمة بحيث تقوم هذه الدول بتسوية أوضاعها ما تتضمنه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحويل للقيود غير الجمركية إلى رسوم تعدل بها جداول رسومها وقد كان مسطرا أنيتم الإعلان عن بداية الاتحاد الجمركي سنة 2006، وذلك بالمرور عبر ثلاث مراحل وهي: المرحلة الأولى (2006-2009)، المرحلة الثانية (2010-2012)، المرحلة الثالثة (2013-2015)، والتي يشكل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي، مع العلم أن في عام 2015 أصبحت جميع الدول الأعضاء في GAFTA تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100 % على السلع ذات المنشأ العربي كما توصل ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة غلى اتفاق حول الأحكام العامة ومجموعة قواعد المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية لا تقل عن 40 % من قيمة المنتج، وبإعلان استكمال

قيام الاتحاد الجمركي بحلول عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات (وطنية وأجنبية) وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء[1].

ثانيا: متطلباتأخرى لتنمية التجارة العربية البينية

ونذكر منها ما يلي:

1-ضرورة تطوير عملية التنمية القطرية، ورفع القطرية ورفع معدلات النمو، وزيادة حجم الإنتاج، عن طريق تطوير وعصرنة هياكل الإنتاج العربية، لأنه في إطار محدودية الإنتاج الذي لا يكاد يلبي الإنتاجات المحلية.

2-العمل على بناء قاعدة صناعية وتصديرية عربية وتنويع الإنتاج وعدم الاكتفاء بإنتاج النفط لوحده.

3-محاولة استفادة الدول العربية من اتفاقيات الشراكة، ومناطق التجارة الحرة من أطراف غير عربية وتحريرها في إطار منظمة التجارة العالمية، وجعلها لصالحها وفي خدمة منطقة التجارة الحرة وتجارتها البينية والعمل على تنسيق جهودها لمواجهة أثارها الانعكاسية[1].

4-انتقاء الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تخدم القاعدة الصناعية العربية، وتزيد من مستوى إنتاجها التي تعاني منه عجز.

5-إنشاء شبكات معلوماتية متطورة، لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة وتفعيل عمليات الاتصال الالكتروني بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين.

6-العمل على تطوير واستخدام التجارة الالكترونية، وتقديم المساعدة للدول العربية الفقيرة التي تعاني نقص في هياكل الاتصالات.

7-تمويل المشروعات التي تدعم البنية التقنية المشتركة بين الدول العربية كمشروعات الطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية وغيرها.

8-استغلال الميزة النسبية في كل دولة عربية، وتمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طبقا في الدول العربية.

---

[1]-عبد القادر رزيقالمخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 222.

[1]-شعبان فرج، التجارة والاستثمار البينان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، السلف، 2005، ص 147.

9-العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية غلى أقصى حد، ومعاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلي، وتقديم له التحفيزات والامتيازات.

10-العمل على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية وقيامه بالنشاطات الاقتصادية المختلفة.

وفي الأخير يمكن القول انه رغم ما تعانيه التجارة العربية من ضعف، ورغم الحواجز التي تقف في طريق تنميتها، فإن العمل على تنفيذ تلك المتطلبات من شانه أن يخفف ويزيل العديد منها، ويزيد من حجمها ليس فقط هذا، وإنما يعمل على تنمية اقتصاديات الدول العربية ويرفع من احتمالات تكاملها الاقتصادي.

المطلب الثالث: ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي

أولا: أهمية التكامل بالنسبة للدول العربية

إن التكامل الاقتصادي العربي سوف يؤدي إلى التحكم في نسبة من التجارة الدولية اكبر من التي تتحكم فيها دول عربية بمفردها، كما سيؤدي ذلك إلى تقوية موقف الدول العربية في السوق العالمية.

وذلك فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية، ويجعل حصيلة صادراتها تفوق استقرارا ناجما عن التنويع في هيكل التجارة الخارجية، كما يؤدي التكامل الاقتصادي العربي أيضا إلى رفع معدلات النمو الذي ينعكس بدوره على المؤشرات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في زيادة فرص التوظيف في الاقتصاد[1].

ثانيا: أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية

إن تنمية التجارة العربية البينية تتطلب العمل في اتجاهين أساسين هما:

1-تنشيط عرض السلع العربية، ويكون ذلك بواسطة تنويع القاعدة الإنتاجية وأيضا توسيع وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للسلع العربية.

2-تنشيط جانب الطلب، ويكون أيضا بتوسيع الأسواق القائمة أو إيجاد أسواق جديدة الأمر الذي يتطلب إزالة جميع المعوقات التي تقف أمام دخول السلع العربية إلى هذه الأسواق.

كما يمكن تقسيم الدول العربية وذلك وفقا لطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات هي:

[1]-محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 92.

***المجموعة الأولى:** تتميز هذه المجموعة بارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها وهي (مصر، لبنان، تونس، الأردن، المغرب، سوريا).

***المجموعة الثانية:** تتميز بتخصصها في إنتاج وتصدير النفط وهي (السعودية، الجزائر، الكويت، العراق، قطر، ليبيا، البحرين، عمان، الإمارات).

***المجموعة الثالثة:** وتتميز بتخصصها في إنتاج المواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية وتضم هذه المجموعة كل من (السودان، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي، اليمن، الصومال).

إن الاختلاف بين الدول العربية يتطلب والتنسيق والتعاون في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية أو تجارية، وخاصة في المجال الصناعي، وذلك باختصاص كل دولة في إنتاج أنواع معينة من الصناعات، وهذا ما يجعلها فعلا تشكل تكوينا اقتصاديا متجانسا هي التكوينات الاقتصادية العالمية ومثل ذلك الاتحاد الأوربي الذي تجتمع فيه الدول غير متشابهة من ناحية العرق واللغة والمصالح، كذلك المذاهب.

ثالثا: آليات بعث وتطوير السوق العربية المشتركة

إذ الحكم الذي يراود الدول العربية في قيام السوق العربية المشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية كما يعد من مقدمات تطور العلاقات العربية إذ انه يقوم على المصالح المشتركة ولا يمكن ان يشغل في غير ذلك، أما عن الآليات التي من الممكن أن تعطي دفعة قوية لإقامة سوق عربية مشتركة مكتملة الشروط فيمكن ذكرها على النحو التالي:

-إقامة منطقة استثمارية عربية:

تستهدف المنطقة الاستثمارية العربة جدل الوطن العربي منطقة جذابة للاستثمار الوطني العربي والأجنبي على خد سواء، مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تسييرات يكون الرابح الوحيد فيها هو رأس المال الأجنبي، ويعزز هذه الجاذبية قيام سوق عربية مشتركة.

-تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها:

وذلك بما يحقق استقرار أسعار الصرف يكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية.

-إقامة منطقة تكنولوجية عربية:

تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات التبعية تقلل من القدرات التنموية العربية، كما تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجيا تساهم في دعم العناصر المختلفة الإستراتيجية، وتساهم في جعل البحث وتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة[1].

-التنمية العربية المشتركة:

يعتبر التآكل الاقتصادي من أهمأذواق تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا كبيرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من اجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشترك باعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة ونجاحه في المجالات المعدنية والهندسية والصناعية والكيماوية والبتروكيماوية، وكذا من اجل حصول التعاون العربي المشترك بالنسبة لبرامج الصناعات الالكترونية في مجالات المعلومات والاتصالات بغرض تعزيز التكنولوجية العربية[1].

-وضع نظام عربي يقوم أساسا على الفصل التام بين السياسة والاقتصاد:

يتضمن عدم وجود مضايقات تفسد استمرار عملية التكامل، ومن هنا تضح الحاجة إلى ضرورة إنشاء محكمة عربية دورها فض المنازعات الاستثمارية التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار.

-تشجيع إنشاء شركات عربية مساهمة على المستوى الوطني:

حيث تكون المساهمة في هذه الشركات متاحة لجميع مواطن الدول العربية، مع إعطاء هذه الشركات العديد من الميزات الضريبية الجمركية لتعمر في نشاط ملائم ينعكس إيجابا على مردودها الاقتصادي.

-إنشاء غرفة تجارية:

تقوم هذه الغرفة بعمل الدراسات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة ودراسة المعوقات التي تواجه إنشاءها على أن تقوم الغرف العربية بتمويل هذه الدراسات كما يجب أن توفر لها الخبراء المدرسين في

---

[1]-محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2011، ص ص 274-277.

[1]-محسن الندوي، نفس المرجع السابق، ص ص 279-280.

هذا المجال وتمتد هذه الدراسة لتغطي أساليب الاتصال وتوفر المعلومة المناسبة في الوقت المناسب للبائع والمشتري، كما توفر المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية.

-إقامة منطقة مواطنة عربية: يعتبر تحقيق انتقالية عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب انتقالية رأس المال، ومؤخرا انتقال المعرفة، غير أن اتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية والتكامل إلى أبعد من الإطار الاقتصادي ليشمل بناء تنظيم مجتمعي قابل للتنمية وداعي للتكامل، ومن ثم أن النظرة إلى التكامل لا تكتل إلا إذا شملت النظرة غلى موطني إقليم التكامل، واعتبرتهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة.

المطلبالرابع: مقترحاتتنميةالتجارةالعربيةالبينية:

تحتاجالتجارةالعربيةالبينيةالىدفعةقويةلتحقيقالتقدموالتكاملاذييسعاليهماكلعربيفيظلالظروفالدوليةالراهنةوفيهذاالسبيلتسوقبعضالمقترحاتالتيتساعدعلىتنميةالتبادلالتجاريالعربيفيمايلي:

أولا : تشجيعحركةرؤوسالاموالالعربيةالبينية

لايوجدرقممحددلحجمالأموالالعربيةفيالخارجالاأنالبعضيقدرهابين 800ملياردولارو 1.3 ترليوندولاروسواءكانالرقمصحيحأوغيرصحيحفمنالواضحأنحجمالاموالالعربيةفيالخارجكبيرةجداواذاتماستخدامهابالشكلالمناسبفسوفيساهممساهمةفعالةفيالتنميةالعربية،ولذلكفقديكونمنالمناسبانشاءسوقمالية عربيةمشتركةتعملعلىجذبهذهالاموالبعدالتطوراتالاخيرةالتيتتسمبالعداءالشديدللعربخاصةمنجانبالولاياتالمتحدة،ومماالاشكفيهأننشاطاتحادالبورصاتالعربيةالأخيرة،وقيامهبإبراماالاتفاقالثلاثيبينبورصاتكلمنلبنانوالكويتومصركمحاولةلوضعنواةللسوقالماليةالعربيةبرعايةوتركالفرصةامامالبورصاتالعربيةالاخرىللانضماميفتحالبابلمواصلةالجهودالراميةالىانشاءسوقمالية عربيةمشتركةتتحركمنخلالهاادواتالاستثمارغيرالمباشرةبحريةكاملةبينهاوالاعضاء.

ثانيا : تشجيعاقامةالمشروعاتالخاصةالعربيةالمشتركة.

منالمعروفانالدولالعربيةقداقامتالعديدمنالمشروعاتالمشتركةمثلشركاتالتعدينوالنقلوالملاحةوغيرها،ومعذلكلمتساعدهذهالمشروعاتعلىتقويةأواصرالتعاونالعربي،الاأنمنيحاولتقييمدوروأثرهذهالمشروعاتسوفيلاحظانالمشاركةفيهذهالمشروعاتقداقتصراساساعلىالتمويلمماجعلهذهالخطوةالتكامليةالتيتجسدتبقياماالمشروعاتالعربيةالمشتركةقداتسمبالعشوائيةفيالغالب،ايلمتوضعاستراتيجيةلتنظيمالعملالاقتصاديالعربيالمشتركتحكمانتقاءالمشروعاتالواجباقامتهافيطارخططالتكاملالاقتصادي.[1]

[1]-دراسة حول التجارة العربية البينية ، **المعوقات ومقومات النجاح** متاح على الموقع :

ثالثا: تنمية التبادل التجاري العربي.

يسود العالم حاليا اتجاه قوي نحو التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، بل وتتبنى الدول الصناعية المتقدمة مبدأ التنمية من خلال التجارة كبديل عن برامج المساعدات التي كانت تقدمها للدول النامية ولا شك أنه قيام منظمة التجارة العالمية وما انبثق عنها من اليا تماهيا لا تكريس لهذا التوجه، وفي ظل هذه التوجهات تظهر الحاجة الملحة الضرورة ايجاد صيغ فعالة لزيادة قيمو كميات التجارة العربية البينية كمدخل للتنمية، واذا كانا لبعض يتحدث عن فشل مدخل تحرير التجارة كطريق للتكامل بين الاقتصاديات العربية فإن الواقع كشف بوضوح عن تكريس صور التعاون والتكامل الذي يحتاج المزيج من الاليات المحفزة للتعاون، ولنيتمنك أسلوب أو مدخل واحد من اداث التعاون المطلوب، ومن هذا فإننا نحتاج الى اعادة النظر في تفعيل التجارة العربية البينية، وخاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة دون اهما لا لعناصر الاخرى.

خلاصة:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها أغلب برامج وخطط التكامل الاقتصادي العربي، في ظل عالم يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الساعية إلى خدمة شعوبها رغم التباعد الثقافي فيما بينها، فقد كان برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى انعكاسا للأسلوب المتدرج في تحرير التجارة، كما أنه كان من الضروري إحياء السوق العربية المشتركة رغم المعوقات العراقيل التي واجهته في تنمية التجارة البينية العربية لدعم التكامل الاقتصادي العربي، ورغم أن

الدول العربية قامت بعدة مجهودات اتفاقيات ومشاريع مشتركة من أجل زيادة التبادل التجاري وتفعيله من أجل رفع وتيرة التنمية وبث روح التكامل والتعاون في الدول العربية، وذلك يحتاج إلى تفعيلوتظافر الجهود لكل الأطراف من أجل النهوض بها.

الخـــاتـمة

ركزت هذه الدراسة على تحليل دور التجارة العربية البينية في تنمية اقتصاديات الدول العربية وذلك في اطار مختلف المعيقات والتحديات التي توجهها، ومالها من تأثيرات ايجابية وسلبية على التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

فالمجهودات التي قامت بها الدول العربية لتشجيع التجارة العربية البينية شهدت تطورا ايجابيا خلال السنوات الاخيرة، لكنها تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك الى وجود تحديات صعبة أمام التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم، ولمواجهة تلك التحديات وجب عليها توحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي.

وعليه حاولت الدراسة من خلال مختلف الفصول الإجابة على مجموعة الفرضيات والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من النتائج والاقتراحات، والتي نعتقد أنها مفيدة لتفعيل التجارة البينية والتكامل الاقتصادي العربي، وفي الأخير وضع آفاق الدراسة.

- **نتائج الدراسة:**

وتبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحو التالي:

- لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية، الاختلالات في الهياكل الاقتصادية، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية للدول العربية وعدم وضوح الرؤية بشأنها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى* أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب عدم وضوح الرؤية الإنمائية العربية*.
- بينت الدراسة أن دول الخليج العربي تحتل مستويات مقبولة في المؤشرات الاقتصادية الكلية، تليها دول أخرى ذات مؤشرات دون المتوسط على غرار الجزائر، الأردن، المغرب، تونس، ثم تليها دول ذات مؤشرات ضعيفة كجيبوتي والسودان،،، إلخ، و هو ما صعب من تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول العربية، وعليه الفرضية الثانية صحيحة * الفوارق في مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول العربية يصعب من تحقيق اندماجها الاقتصادي*
- تعتبر التجارة الخارجية المجال الأنسب للدول التي قطعت أشواطا في بناء القاعدة الانتاجية، حيث لم يكن لهذا المدخل في الاقليم العربي فاعلية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية عكس دول أخرى نجحت في ذلك وساعد على اندماج اقتصادياتها كالاتحاد الأوروبي، لذا يجب على الدول العربية محاكاة هذا المدخل والعمل على تفعيله باعتباره تنجذب من خلاله المداخل الأخرى

كالاستثمارات الأجنبية و غيرها، وعليه الفرضية الثالثة صحيحة * يعتبر المدخل التجاري البيني الأنسب للدول العربية*

- التكامل الاقتصادي يعتبر اطار متميز من العمل يوسع أفق النشاط الاقتصادي وينسقه وينشط العمل الاقتصادي على صعيد المنطقة الاقليمية المتكاملة، بحيث تتضاعف فرص العمل وتتضاعف امكانيات النمو وتتدرج المصالح الاقتصادية للدول العربية الأعضاء بما يحقق رفاهيتها دون أي تمييز.
- هناك العديد من المعوقات التي حالت دون إبراز نتائج ايجابية من محاولات التكامل الاقتصادي العربي، منها الاقتصادية والسياسية ومعوقات أخرى، ولقد كان للخلافات السياسية القائمة بين بعض الدول العربية وغياب الإدارة السياسية في بعض الأحيان أثر كبير في تعطيل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وإلى جانب ذلك أصبح التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن مهدد بتعطيل مسيرته أو توقفها نتيجة التحديات العالمية التي تواجهه، أبرزها حتمية انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.
- التنمية العربية لا تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، وهي المبدأ الذي أغفلته إجراءات التنمية المتبعة لتحقيق التنمية الشاملة.
- بقاء التجارة العربية البينية على هذا المستوى الذي لا يتجاوز 13 % في أغلب الحالات، وبهذا الحجم رغم الجهود القطرية والإقليمية العربية
- ازداد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ولكن نسبة مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية لم تزد عن 13% في أحسن الأحوال، وبقاءها في هذا المستوى لن يساعد على إحراز تقدم ملحوظ في مسار التكامل الاقتصادي العربي.

- **الاقتراحات:**

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي:

1- الإسراع بإقرار قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية من أجل تحقيق نتائج أكبر للتجارة العربية البينية.

2- محاولة التغلب على معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية في الدول العربية، ومد المؤسسات الصناعية بالمعلومات اللازمة عن متطلبات

الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى دعم الإنفاق الحكومي في مجال التجارة البينية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات المخصصة للتصدير.

3- ضرورة بدل المزيد من المجهودات العربية بخصوص تنمية الاقتصاديات العربية وتقوية العلاقات العربية.

4- يجب على الدول العربية وضع المصالح الفردية جانبا ورسم خطة شاملة ومتكاملة مستغلين بذلك مزايا كل بلد في تغطية ضعف البلدان الأخرى.

5- السعي إلى تدليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام تجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية.

6- لابد من العمل جديا على تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث يتم ذلك على أساس المصالح المشتركة وتجديد الأطر الزمنية للإجراءات المطلوبة وهذا يتطلب التزاما بالجانب الاقتصادي والتنموي والتجاري من العمل المشترك، مع ضرورة الإيمان بأن التعاون والتنسيق القائمين على أسس علمية وعملية هما السبيلان لاستغلال الطاقات المتوفرة في الدول العربية.

7- توجيه التنمية العربية صوب التشابه والتحام الاقتصاديات العربية بعضها ببعض وفق أسلوب تخطيطي يتيح تسهيل مهمة التكامل الاقتصادي العربي.

8- تعزيز الاقتصاد الجديد لاستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية.

9- تحسين دقة الإحصائيات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز جهودها من حيث الشفافية الدورية والانتظام والشمولية في إصدارها.

10- جعل الغرض الرئيسي في التكامل الاقتصادي العربي ليس تحرير التجارة في حد ذاته، وإنما هو التنمية المعجلة من خلال إقامة سوق بحجم كافي تسمح بإقامة قاعدة صناعية حديثة ومتنوعة.

- **آفاق الدراسة:**

رغم طرح كل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وآفاق للبحث العلمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها جديرة بأن تكون لأبحاث مستقبلية:

1- إبراز مستقبل التجارة العربية البينية في ضوء التوترات الراهنة في المنطقة العربية؛

2- دور التجارة داخل الصناعة في رفع تنافسية الاقتصاديات العربية؛

4- التكتل الاقتصادي العربي ودوره في تفعيل التنمية الاقتصادية للدول العربية؛

قائمة المراجع

✓ باللغة العربية

أولا:الكتب

1-أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

2-امال عبد الرحمن زيدان، **تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ضل احكام المنظمة العالمية للتجارة**، دار شنات للنشر المحلية الكبرى، 2008.

3-خازي عناية، **التمويل التضخمي**، دار الجبل بيروت، لبنان، 1991.

4-صفوت عبد السلام عوض الله ،**تقويم تجربة الكامل لدول مجلس التعاون الخليجي** ،دار النهضة العربية، القاهرة ،2005

5-صلاح الدين السيسي، **الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم**، عالم الكتب، القاهرة، 2003.

6-سعد طه علام ، **دراسات في الاقتصاد والتنمية** ،دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية،القاهرة،2003.

7- سمير أمين، فرنسوا اوتاو ، **مناهضة العولمة**، مكتبة مديولي ، القاهرة ،2004.

8-عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

9-عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، **التكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2015.

10- عبد الشكوى شعلان،**الجات ومنظمة التجارة العالمية**،الطبعة الثانية،دار إيجي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1999.

11-عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 16.

12-عجمية محمد عبد العزيز والليتي محمد علي، **التنمية الاقتصادية(مفهومها-نظرياتها-سياساتها)**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

13-عصام خوري وعدنان سليمان، **التنمية الاقتصادية**، جامعة دمشق، 1995.

14-فليح حسن خلف ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي** ،الطبعة الاولى، دار جدار للكتاب العالي للنشر والتوزيع ،عمان سنة 86.

15- فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان ،2004.

16-محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2011.

17-محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

18-مدحت القريشي .**التنمية الاقتصادية** ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،الاردن،2007 .

19-ميشيل توادرو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، مصر، 2006،.

20-هيثم صاحب عجام، على محمود سعود، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

ثانيا:الأطروحات والرسائل الجامعية

21-البياتي فارس رشيد: التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن، 2008

22- تواتي بن علي فاطمة ،واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ،مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف،السنة الدراسية 2006-2007.

23- زروني مصطفى، النمو الاقتصادي والاستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000

24- صديق ثريا حسن، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.

25- شعبان فرج، التجارة والاستثمار البينان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005

26- محمد عباس محرزي ،نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،2005.

27- العالية الشرع، أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

ثالثا: المجلات

28-كبير سمية ،أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004) ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد5 ،جامعة الشلف ،2008.

29- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر، الجزء 35، رقم 2، 1947 .

رابعا: التقارير

30- صندوق النقد الدولي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد

31- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2016

32-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، قطاع الزراعة والمياه 2016.

33-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،القطاع الصناعي 2016.

34- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع النفط والطاقة 2016.

35- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع المالي 2016

36- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع النقدي والمصرفي وقطاع اسواق المال 2016.

37- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية 2016.

38- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017.

خامسا:المؤتمرات والملتقيات والندوات

39-زايد مراد ،التكامل الاقتصادي العربي ،العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية ،الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ،جامعة الوادي ،الجزائر 26-27 فيفري 2012.

40- عاشور عبد الكريم ،معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية ،اتحاد المغرب العربي أنموذجا ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26-27 فيفري 2012 بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركزي الجامعي بالوادي.

41- عبد الناصر الزيوي، نموذج لتكتل اقتصادي عربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004.

42- علي أشتان بالمدادحة، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تقرير التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004

43- محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة للنمو التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004.

44- نسيمة أوكيل، رشيد بوكساني، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة الأغواط، الجزائر، 17-14 افريل، 2007.

- ✓ **الكتب بالفرنسية:**

45-williamHenrypole. Macroeconomique, « 3éme Edition, Mc craw Hill cluebec. 1988, page 63.

- ✓ **مواقع الانترنت:**

- دراسة حول التجارة العربية البينية ،المعوقات ومقومات النجاح متاح على الموقع :
www.tpegypt.gov.eg/Arstudies/eltegarabea.pdf

ملخص:

التجارة البينية هي الشغل الشاغل لصانعي السياسات في معظم البلدان وذلك بسبب دورها الريادي في تنمية الاقتصاديات العربية ،تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التجارة البينة في تنمية اقتصاديات الدول العربية والوقوف على أبرز العقبات التي تعترضها، بالرغم من إلغاء الضرائب والقيود الجمركية ،ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،فتحرير التجارة العربية البينية يسهل من حركة السلع والخدمات ما بين الدول العربية.

وبشكل عام تظهر النتائج على حد سواء أن التجارة العربية البينية لها تأثيرات ايجابية على التنمية الاقتصادية للدول العربية إلا أنها تبقى دون مستوى التطلعات لضعف سياستها المالية التجارية ،هذه النتائج تسلط الضوء على الحاجة لتعزيز التجارة العربية البينية وبالتالي تعزيز عملية التكامل افي المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية :

التنمية الاقتصادية، التجارة العربية البينية، الدول العربية، التكامل العربي

Résumé :

Le commerce inter-arabe est la préoccupation majeure des différents pays, son rôle primordial dans le développement des économies arabes. Le but de étude et de déterminer le rôle de ce type de commerce dans le développement des économies arabes, et aborder tous les principaux obstacles qui en pêchant le développement, malgré la suspension des impôts et des droits et taxes douanières qui doit participer à la concrétisation de l'intégration économique du monde arabe.la libération du commerce inter-arabe facilite les flux des biens et services entre les pays arabes.

D'une façon générale, les résultats ont donné que le commerce inter-arabe à des effets très positifs sur le développement des économies arabes, mais en réalité, il reste au-dessous des économies des aspirations, à cause de la faiblesse des politiques commerciales et financières.

Les résultats obtenus font apparaitre un besoin énorme de booster commerce le inter –arabe, pour la promotion de processus de l'intégration économique du monde arabe.

Mots clés :

Développement économique, commerce inter-arabe, Pays arabes, Intégration du monde arabe